

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على إيرادات السلطة الفلسطينية

إعداد

رندة بديع محمود زيدان

إشراف

أ.د. طارق الحاج

د. معاذ الأسمر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين

2021

أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على
إيرادات السلطة الفلسطينية

إعداد

رندة بلبيع محمود زيدان

نُفِشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2021/12/19 م، وأُجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. أ. د. طارق الحاج / مشرفاً ورئيساً

2. د. معاذ الأسمر / مشرفاً ثانياً

3. د. محمد تلالوة / ممتحناً خارجياً

4. د. بهاء الأحمد / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى سيد الخلق والمرسلين،
سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والتسليم
إلى أرواح الشهداء فلسطين الأكرم منا جميعا.
إلى قدوتي ونبراسي الذي ينير دربي وكان بجانبني دوما
..أبي الغالي حفظه الله
إلى التي كان دعاؤها سر نجاحي والتي سهرت الليالي الطوال على راحتي إلى هالة القمر التي
تشع حولي وأسير بنورها
....أمي الغالية أطل الله بعمرها
إلى من قاسموني الحياة بمرح ومحبة إلى من لا تطيب الدنيا إلا بهم إلى القلوب الطاهرة الرقيقة
والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي...إخوتي وأخواتي حفظهم الله
إلى شريك حياتي، ورفيق دربي،إلى من وقف بجانبني يشجعني وانتظر هذا النجاح بصمت
وافتخار..زوجي الحبيب فراس
إلى شموعي الصغيرة التي تضيء عالمي،وتجعل له ألوانا ممزوجة برائحة السعادة والبراءة،إلى قرة
عيني ومهجة فؤادي
نورالدين ومحمد وفرح بارك الله لي فيهم
إلى من تربطني بهم علاقة الأهل والنسب والصدقة،إلى أسرتي الثانية إليهم جميعا كل باسمه
ولقبه،أكرمهم الله
إلى أقاربي وأصدقائي وزملائي في الدراسة والعمل إلى من رافقوني دائما في دربي وكانو نعم العون
إلى كل من نسيهم القلم ولم ينساهم القلب .إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برويتك.

الحمد لله حمدا طيبا نباركا فيه ملئ السماوات والأرض وما بينهما، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين معلم البشرية وسيد الخلق أجمعين محمد صلوات ربي وسلامه عليه، أما بعد..
يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى كل من ساعدني من توجيه وإرشاد وأسهم في إنجاز هذه الدراسة

في هذا المقام لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى البرفيسور الأستاذ الدكتور الفاضل/ طارق الحاج بللاضافة إلى الدكتور/ معاذ الأسمر، فكانوا خير موجهين ومرشدين، فلهم مني جزيل الشكر والاحترام والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهما بقبول المناقشة، والذين سيكون لهم بالغ الأثر في إثراء هذه الدراسة فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أمدني بالعلم والمعرفة وإلى ذلك الصرح الشامخ جامعتي جامعة النجاح الوطنية التي ساهمت في إثراء حصيلتي العلمية.

وفي الختام أرجو من الله العلي القدير أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، فما كان من توفيق فمن الله، وما كان من تقصير أو خطأ فمن نفسي.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدّمة الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على إيرادات
السلطة الفلسطينية

أقرّ أنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاصّ، باستثناء ما أُشير إليه، حيثما
ورد في هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها لم يُقدّم من قبل لنيل أيّة درجة، أو لقب علمي، أو
بحث لدى أيّة مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I acknowledge that what is included in this letter is the product of my own effort, except as noted, since this entire letter, or part of it, has not previously been submitted for any degree, title or research in any other educational or research institution.

Student's Name:

اسم الطالب: رندة ربيع محمود زيزان

Signature:

التوقيع: رندة ربيع

Date:

التاريخ: ١٩/١١/٢٠١٩م

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
ت	الإهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	الإقرار
ح	فهرس المحتويات
ذ	فهرس الجداول
ر	فهرس الاشكال
ز	الملخص باللغة العربية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	المقدمة
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	فرضيات الدراسة
5	نموذج الدراسة
5	منهجية الدراسة
6	مصطلحات الدراسة
7	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
8	تمهيد
8	مفهوم وأهداف ومقومات الضريبة
9	خصائص الضريبة
11	أهداف فرض الضرائب
13	مقومات النظام الضريبي
13	مصادر الإيرادات الضريبية
14	أنواع الضرائب في فلسطين
16	واقع وخصائص نظام ضريبة الدخل في فلسطين
16	خصائص ضريبة الدخل

18	أهمية ضريبة الدخل
19	طرق تحصيل ضريبة الدخل
21	ضريبة الدخل في فلسطين
25	مفهوم ضريبة القيمة المضافة
26	مميزات وسمات ضريبة القيمة المضافة
28	مميزات وسمات ضريبة القيمة المضافة في فلسطين
28	مفهوم وأنواع ومبررات الإعفاءات الضريبية
29	عناصر الإعفاء الضريبي
30	أسباب الإعفاء الضريبي
30	أهداف الإعفاء الضريبي
32	مبررات الإعفاء الضريبي
33	الصفقات المعفاة من المكوس المضافة في فلسطين
33	أنواع الحوافز والإعفاءات التشجيعية الواردة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني
42	إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية من ضريبة الدخل
43	الدراسات السابقة
52	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
53	منهجية الدراسة
54	الحدود المكانية والزمانية للدراسة
54	مجتمع وعينة الدراسة
54	نموذج الدراسة والمتغيرات
55	أداة الدراسة
55	صدق الأداة
56	ثبات الأداة
56	إجراءات الدراسة
57	المعالجات الإحصائية
59	الفصل الرابع: تحليل وعرض نتائج الدراسة
60	المقدمة.
60	منهجية المعادلات الهيكلية
60	معدل الاستجابات على أداة الدراسة

60	تحليل وعرض نتائج تحليل بيانات الدراسة
62	تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي)
72	تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي)
76	اختبار الفرضيات
78	معايير جودة نموذج الدراسة
81	الفصل الخامس: نتائج الدراسة وتوصياتها
82	نتائج الدراسة
84	توصيات الدراسة
85	المصادر والمراجع
85	المراجع العربية
90	المراجع الاجنبية
92	الملاحق
b	الملخص باللغة الانجليزية

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
36	الشرائح الضريبية	جدول رقم (1)
42	إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية من ضريبة الدخل	جدول رقم (2)
56	معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة	جدول رقم (3)
61	الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	جدول رقم (4)
63	معايير قبول عناصر الصدق التقاربي	جدول رقم (5)
65	نتائج تشعبات الأسئلة لكل أبعاد نموذج الدراسة	جدول رقم (6)
68	نتائج الموثوقية المركبة CR	جدول رقم (7)
70	نتائج متوسط التباين المفسر AVE	جدول رقم (8)
71	نتائج الصدق التمايزي	جدول رقم (9)
73	معايير تقييم النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي)	جدول رقم (10)
74	نتائج معامل التفسير R^2	جدول رقم (11)
75	نتائج حجم الأثر f^2	جدول رقم (12)
75	نتائج الفرضيات	جدول رقم (13)
78	جودة التنبؤ Q^2	جدول رقم (14)
79	جودة المطابقة GoF	جدول رقم (15)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
54	نموذج الدراسة	شكل رقم (1)
64	النموذج القياسي	شكل رقم (2)
69	نتائج الموثوقية المركبة CR	شكل رقم (3)
70	نتائج متوسط التباين المفسر AVE	شكل رقم (4)
72	نتائج النموذج الهيكلي بحسب نتائج برنامج Smart- Lls3	شكل رقم (5)
73	النموذج الهيكلي للفرضية الرئيسية الأولى	شكل رقم (6)

أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على إيرادات السلطة الفلسطينية

إعداد

رندة بديع محمود زيدان

إشراف

أ. د. طارق الحاج

د. معاذ الأسمر

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على إيرادات السلطة الفلسطينية، ولتحقيق الهدف من الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة الاستبانة، والتي تم توزيعها على عينة من العاملين في دوائر الضريبة الفلسطينية في الضفة الغربية والبالغ عددهم (180) موظفًا وموظفة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة: مساهمة الإعفاء الشخصي الوارد في قانون الضريبة بتشجيع المكلفين على دفع الضريبة إضافة إلى أنه يحقق وفرة في الحصيلة الضريبية، ويعتبر تطبيق الإعفاء بصورة عادلة على كافة فئات المكلفين تشجيعًا لهم على تقديم إقراراتهم الضريبية بصورة سليمة، ويعمل إعفاء شراء أو بناء السكن التي يتم منحها للموظفين على تشجيع الصناعات الوطنية الفلسطينية، وزيادة النشاط الاقتصادي للدولة، إضافة إلى أنه يوجد أثر للإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على إيرادات السلطة الفلسطينية، وكانت قيمة الارتباط 0.918، يوجد أثر للإعفاء الشخصي على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانت قيمة الارتباط 0.239، يوجد أثر للإعفاءات الشراء أو بناء السكن على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية. وبناءً على نتائج الدراسة تقدمت الباحثة بعدة توصيات من أبرزها: ضرورة إعطاء المستثمرين مزيدًا من الحوافز التشجيعية والإعفاءات الضريبية بالتعاون مع مؤسسات تشجيع الاستثمار، تبسيط الإجراءات الضريبية والبعد عن التعقيدات قدر الإمكان، للمساهمة في تشجيع الاستثمار في فلسطين، أن يعيد المشرع الفلسطيني النظر في نصوص الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبية بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تشكل ضريبة الدخل وسيلة مهمة تستخدمها الحكومة في تنفيذ وتحقيق الكثير من أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحتل دورًا بارزًا من حيث المصادر الإيرادية للدولة، كما أنها تعتبر من الوسائل الهامة في تنشيط وتحفيز الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية لأنها تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد قرار الاستثمار وزيادة الإيرادات للدولة. (الفريجات، 2007)

فالضريبة هي فريضة نقدية يلتزم الفرد بأدائها إلى الدولة وفقًا لقواعد تشريعية مقررّة وبصفة نهائية لغرض تغطية النفقات العامة، أو أنها مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبريًا، ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفق قانون أو تشريع محدد، ويكون الهدف من فرضها هو المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى للوصول إليها. (نصار، 1996)

فالضرائب هي من الروافد الرئيسية لموازنة الدولة، لذلك لابد من حماية هذا الرافد كي تتمكن الدولة من توفير الأموال التي تحتاجها لمعالجة مشاكلها الاقتصادية وتحقيق النمو والازدهار لمواطنيها، كما وتسعى الدولة إلى أن تتصف الضريبة بالعدالة الاجتماعية والملاءمة حتى تلقى القبول والرضا من المكلفين فلا يعتبرونها عبئًا عليهم أو عقوبة تصيبهم بل يدفعونها عن طيب خاطر مساهمة منهم في تحقيق أهداف الدولة وتحقيقًا للولاء الاجتماعي بين أفراد المجتمع وذلك ضمن سياسة ضريبية ناجحة تتبناها الدولة. (نور و عدس، 2003)

ويمثل الإعفاء الضريبي تنازل الدولة عن حقها في فرض الضريبة وتحصيلها على إيراد خاضع لها أصلًا في قوانينها الضريبية، بمعنى آخر فإن كل ما هو معفي من الضريبة يكون خاضعًا لها أصلًا، أما ما يكون غير خاضع للضريبة فهو ما لا يدخل في نطاقها من الأساس. (السلامين و الدقة، 2014)

ونعني أيضاً بالإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون، ويعرف العفو الضريبي على أنه برامج تمنح فرصة وحيدة للمولين بدفع الضرائب والفوائد الماضية دون أن يكونوا موضوعاً للعقاب، وتعرف الإعفاءات الضريبية حسب قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 على أنها التخفيض على صافي الدخل. (قدي، 2011) وعليه سوف تقوم الباحثة بدراسة أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على إيرادات السلطة الفلسطينية.

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ترتبط النظم بوجه عام بالبيئة التي تعمل فيها وما يسود تلك البيئة من أنظمة اقتصادية واجتماعية، ولكي يستمر النظام يجب تطويره بصفة دائمة حتى يتكيف مع التغيرات الجديدة التي تلائم التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ولما كان النظام الضريبي كأحد تلك النظم فإنه يجب العمل أيضاً على تطوير أهدافه وأساليبه ليصبح أداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي بجانب وظيفته التقليدية كمصدر تمويلي للخزانة العامة للدولة، لذا تلجأ الدول عامة إلى تقديم المحفزات والتسهيلات والمزايا الضريبية التي تساهم في زيادة حصيلته الإيرادات الضريبية، من هنا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التعرف إلى أثر الإعفاءات الضريبية على إيرادات السلطة، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة الرئيسية التالية:

ما أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على إيرادات السلطة الفلسطينية؟

وينتفرع منه الأسئلة التالية:

1. هل يوجد أثر للإعفاء الشخصي على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية؟
2. هل يوجد أثر لإعفاءات شراء أو بناء السكن على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية؟
3. هل يوجد أثر للإعفاء الجامعي على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية؟
4. هل يوجد أثر لإعفاءات الفوائد على القروض البنكية على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية؟

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على مدى وجود أثر للإعفاء الشخصي على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.
2. إظهار مدى وجود أثر لإعفاءات شراء أو بناء السكن على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.
3. الوقوف على مدى وجود أثر للإعفاء الجامعي على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.
4. الكشف عن مدى وجود أثر لإعفاءات الفوائد على القروض البنكية على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية؟

1.4 أهمية الدراسة:

تعتبر ضريبة الدخل هي الضريبة الحقيقية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية من حيث التشريع والجبابة والتحصيل، لذلك صدر القانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن إقرار حوافز تشجيعية تساعد في تنمية الإيرادات وتعظيم الحصيلة الضريبة، الأمر الذي تتناوله هذه الدراسة بالمناقشة والتحليل لغرض الوقوف على أثر هذه الحوافز وانعكاساتها على الأداء الضريبي ومعرفة البدائل الممكنة التي تساهم في زيادة تلك الحصيلة، مما ينعكس أثره بالفائدة على كل من المكلف والإدارة الضريبية ذاتها دعمًا للخزينة العامة.

1.5 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر للإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على إيرادات السلطة الفلسطينية.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد أثر للإعفاء الشخصي عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.
2. يوجد أثر لإعفاءات الشراء أو بناء السكن عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.
3. يوجد أثر للإعفاء الجامعي عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.
4. يوجد أثر لإعفاءات الفوائد على القروض البنكية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.

1.6 نموذج الدراسة:

المتغيرات المستقلة (الإعفاءات الضريبية)	المتغير التابع
1. الإعفاء الشخصي	الإيرادات الضريبية
2. إعفاء الشراء وبناء السكن	
3. الإعفاء الجامعي	
4. إعفاءات الفوائد على القروض البنكية	

1.7 منهجية الدراسة:

- ترتكز منهجية الدراسة على اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال الأسس التالية:
1. دراسة وتحليل الأدبيات المتعلقة بالموضوع من خلال الرجوع إلى المراجع العلمية وذلك لتحديد الإطار النظري للدراسة والاستعانة بها.
 2. جمع البيانات المتعلقة بالإيرادات الضريبية حسب قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011م.

3. جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع من خلال تصميم وتوزيع استبانة على موظفي ضريبة الدخل والمكلفين بدفع الضريبة من الأفراد والشركات العادية والشركات المساهمة للتعرف على آرائهم ومقترحاتهم حول أثر الإعفاءات الضريبية على إيرادات السلطة.

1.8 مصطلحات الدراسة:

إعفاء ضريبي: هو إعفاء من جميع أو بعض الضرائب التي تفرضها الدولة، عادة الإعفاء من الضرائب يقدم لفرد أو لمنظمة ضمن فئة ترغب الحكومة في تشجيعها اقتصاديًا، عادة ما تهدف الإعفاءات الضريبية إلى تخفيض عبء الضرائب المفروضة على شريحة معينة من المجتمع، بهدف العدالة أو لتعزيز نوع من النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض عبء الضرائب المفروضة على تلك المنظمات أو الأفراد المشاركة في هذا النشاط. (حكم، 2008)

الضريبة: فريضة مالية إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بدفعها نقدًا أو عينًا دون مقابل مباشر لتمكين الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق أهداف المجتمع. (المجيد، 2005)

ضريبة الدخل: هي مساهمة نقدية تفرض على الأفراد والمؤسسات والأموال لدعم الإنفاق العام دون أن يكون لهذه المساهمة أي مقابل واضح. (قباجة، 2011)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

تهتم غالبية الدول حول العالم بوضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تكون تلك الخطط طويلة أو قصيرة الأجل، حيث اهتمت معظم الدول بتحديد هياكل السياسة المالية والنقدية التي تتسق مع تلك الخطط، ومن أبرز الوسائل المتبعة لتحقيق أهداف هذه الخطط السياسة الضريبية للدولة، والتي يمكن استخدامها لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تركز على عدة قواعد أبرزها قاعدة العدالة، والتي تستند إلى كون الدولة حين اعتمادها على فرض الضريبة من خلال القانون الضريبي أن تراعي العدالة من خلال توزيع الأعباء العامة على أفراد المجتمع، ومن أهم الأمثلة على تحقيق قاعدة العدالة هو الإعفاءات الضريبية والتنازلات المسموح بها، بالإضافة إلى الشرائح الضريبية.

مفهوم وأهداف ومقومات الضريبة

اختلفت الآراء الاقتصادية حول تعريف الضريبة نظراً لتطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث تم تعريفها بأنها اقتطاع مالي من ثروة الأشخاص تقوم به الدولة عن طريق الجبر دون مقابل خاص يحققه دافعها وذلك بهدف تحقيق هدف عام.

كما وعرفت بأنها مبلغ مالي يتم دفعه من قبل الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين جبراً إلى الدولة لتغطية نفقاتها العامة، دون أن يكون هناك مقابل لها. (حشيش، 2004)

وعرفت أيضاً بأنها فريضة مالية إلزامية يتم تحديدها من قبل الدولة يلتزم الممول بدفعها نقداً أو عيناً دون مقابل مباشر لتمكين الدولة من القيام بخدماتها العامة لتحقيق أهداف المجتمع، وهي اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة للدولة، تبعاً لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليه من تلك الخدمات

أو النفقات، ويتم استخدامها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك. (الجندي، 2006)

خصائص الضريبة:

يمكن الإشارة للخصائص التي تميز الضريبة عن مصادر إيرادات أخرى للدولة وهي على النحو التالي:

1. **شخصية الضريبة:** تلحق ضريبة الدخل المكلف بشخصه سواء الطبيعي أو المعنوي، وبالتالي تكون الضريبة مستحقة ويتابع تحصيلها من الشخص نفسه، فلو قام أحد الأشخاص الطبيعيين ببيع مؤسسته الشخصية إلى آخر فالضريبة تستحق وتحصل من السنوات السابقة على عملية البيع من البائع ودون ملاحقة ومتابعة للمؤسسة بعد البيع لتحصيل الأرصدة المستحقة السابقة، بينما في الحالات التي يكون فيها المكلف شخصاً معنوياً فإن متابعة استحقاق الضرائب وتحصيلها يكون من الشخص المعنوي نفسه، بغض النظر عن أوضاع الشركاء ومساهماتهم أو دخول شركاء جدد، أو انسحاب كل أو بعض الشركاء القدامى، وبالتالي تبقى المسؤولية تجاه الدائرة على عاتق الشخص المعنوي نفسه بغض النظر عن الشركاء. (عفانة و القطاونة، 2008)

2. **سنوية الضريبة:** تسري الضريبة على إيرادات السنة المالية (12 شهراً)، وينسجم ذلك مع أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهو مبدأ الدورية، فالسنة المالية التي تبدأ باليوم الأول من يناير وتنتهي باليوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من السنة نفسها مع مراعاة ما جاء في ذلك القانون من مدد تقدير خاصة، وذلك بهدف تجنب تراكم الضريبة لعدة سنوات، إضافة إلى أهمية فرض الضريبة بشكل سنوي وذلك لارتباطها بالفترة المالية للشركة الاستثمارية حيث تكون عادة سنة لاحتساب الأرباح وإعداد دفاتر الحسابات والميزانية العمومية. (حمداه، 2005)

3. **الضريبة التزام نقدي:** فهي مبلغ من النقود يؤديه الفرد للدولة، وكانت تدفع سابقاً على شكل خدمات أو حاصلات، ومع تقدم المجتمع وارتفاع نظمه الاقتصادية والاجتماعية أصبح من

مصلحة الدولة في العصر الحديث أن لا تتبع طريقة استيفاء الضرائب عيناً نظراً لارتفاع تكاليف تلك الطريقة وبعدها عن العدالة، ولعدم ملاءمتها لمقتضيات التمويل وبالتأكيد عدم ملاءمتها لمقتضيات التمويل العامة لاسيما في عصر النفوذ.

4. **الضريبة تدفع جبراً:** وهنا الفرد يدفع الضريبة وفق نظام قانوني يحدد حجم المبلغ الضريبي، وكيفية دفعه الذي يتم بقانون حيث يتم فرضها من قبل الدولة، أي أنها إلزامية للمكلف ولا يخير في دفعها وموعدها. (القيسي، 2000)

5. **الضريبة تفرض من قبل الدولة:** فالضريبة لا تفرض أو تعدل أو تلغى إلا من خلال القانون، فلا يحق للإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ إيرادات السلطة العامة إلا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المختصة، فالدولة هي السلطة التنفيذية أي الحكومة بعد موافقة السلطة التشريعية وتشمل أيضاً كافة المؤسسات التي تتمتع بسلطة عامة مثل أمانة العاصمة. (ياسين، 2005)

6. **الضريبة تفرض وفقاً لقدرة المكلف:** ويعتبر المبدأ العام للضريبة، ويستجيب لمفاهيم العدالة والإنصاف، ويجنب المكلفين عبء الوقوع تحت وطأة موجبات لا طاقة لهم بها، بينما في الواقع فإن الدولة من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تعتمد إلى فرض الضرائب وتحديد أسعارها من دون أن تلزم التزاماً قاطعاً لا بمعيار ولا بدرجة يسره أو عسره، وبالتالي فقد تجنب معظم علماء المالية النص في تعريف الضريبة أو في إظهار خصائصها على أنها تفرض وفقاً لقدرة المكلف لأن مثل هذا التعريف غير دقيق. (عطوي، 2006)

7. **الضريبة تدفع بصورة نهائية:** فمن يقوم بدفع الضريبة لا يأمل في استردادها، إذ لا يحق له مطالبة الدولة برد المبالغ التي حصلت منها في صورة ضرائب طالما تم ذلك التحصيل في حدود القانون، حتى ولو أثبت عدم انتفاعه بخدماتها، وتلك الخاصية هي التي تميز الضريبة عن القرض الإجباري الذي تلتزم الدولة قانوناً برد مبلغه للمقرضين بل وأحياناً بدفع فوائد عنهم (شهاب، 2004).

8. **الضريبة تفرض وتدفع دون مقابل:** فما يتم دفعه لا ينعكس مباشرة على منفعة شخصية أي موجب مقابل، ولا يعطى التالي أي حق خاص محدد على الدولة، فحصيله الضريبة تستعمل

مع الإيرادات العامة الأخرى بهدف تأمين مصلحة الجماعة التي ينتمي إليها هذا الفرد دون النظر إلى مقدار ما ينفعه منها. (سلوم، 1990)

أهداف فرض الضرائب:

تم تقسيم أهداف فرض الضرائب إلى أهداف مالية، واقتصادية، واجتماعية، وأخرى ترسم السياسات العامة، وهي على النحو التالي: (أبو نصار و آخرون، 2005)

1. **الأهداف المالية:** يتم فرض الضرائب بهدف الحصول على الأموال والإيرادات اللازمة، من أجل رد الخزينة العامة للدولة، وذلك للقيام بالإنفاق العام، فحينما تقوم الدولة بالتعهد والالتزام بالقيام بالنفقات اللازمة بهدف خدمة مواطنيها من ناحية، فإن ذلك يلزمها من ناحية أخرى مصادر مالية من أجل الوفاء بتعهداتها، وأحد تلك المصادر المالية الأساسية هو الضرائب، بل أهم تلك المصادر.

2. **الأهداف الاجتماعية:** فالدولة حينما تقوم بفرض الضرائب فهي لا تسعى فقط لرفد الخزينة العامة، وإنما هناك أهدافاً أخرى تسعى إليها الدولة، تتمثل بالأهداف الاجتماعية وذلك لتصحيح الأوضاع الاجتماعية القائمة، ومن هذه الأهداف ما يأتي:

أ. **التحكم بعملية النسل:** حيث تتمكن الدولة من تحقيق السياسة السكانية من خلال فرض الضرائب، وبعد ذلك إجراء نسبياً، ففي حين نجد بعض الدول التي يكون بها عدد السكان قليلاً وتسعى إلى زيادة عدد السكان، وزيادة نسبة المواليد، فقد تتخذ الدولة إجراءً بتخفيض معدلات الضريبة كلما ازداد عدد أفراد الأسرة، أو تخفيض الضرائب على دخول الأفراد، بينما بالنسبة للدول التي تتوجه نحو تحديد النسل وتخفيض عدد السكان فتلجأ إلى زيادة معدلات الضريبة كلما ازداد عدد أفراد الأسرة، أو زيادة الضرائب على الدخل، مما يجعل مواطنيها يأخذون بالحسبان هذا المعيار. (ملحم، 2006)

ب. **إعادة توزيع الدخل والثروات ومنع التكتل لتلك الثروات بأيدي فئة قليلة:** وذلك يكون من خلال القيام بإيجاد آلية لفرض الضرائب على تلك الثروات، كما يحدث في ألمانيا والدول الإسكندنافية أو بالإمكان تطبيق التصاعد بالضرائب أو زيادة معدل الضرائب على

السلع التي يقبل عليها الأغنياء، وبتلك الطريقة تكون الضرائب من نصيب الأغنياء وهم يتحملون العبء الأكبر منها، بينما الطبقات الفقيرة فإنها لا تتأثر كثيرًا بتلك الضرائب وهذا يعطي إمكانية لزيادة دخولهم المعدة للإنفاق على عكس الأغنياء.

ت. الحد من الظواهر الاجتماعية المشينة: وخاصة ما يعلق ببعض السلع، حيث تقوم الدولة بفرض ضرائب عالية على تلك الأنواع من السلع بهدف منع التعامل وشرائها، فعلى سبيل المثال الكحول والدخان، ومن هنا نرى أن الدولة تستخدم الضرائب من أجل وضع حد لمشكلات اجتماعية يمر بها المجتمع إما بزيادة نسب الضرائب ومعدلاتها أو تخفيضها. (الحاج، 1999)

3. الأهداف الاقتصادية: ومن أبرز الأدوار بالنسبة للضريبة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي

العام الدور الذي تقوم به في عملية امتصاص القوة الشرائية الزائدة ومحاربة التوجهات التضخمية، إضافة إلى أن الضريبة تستخدم من أجل تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية، ويكون ذلك مثلاً في قطاعات السياحة أو الصناعة أو الزراعة، فتقوم الدولة بإعفاء تلك القطاعات مثلاً من أية ضرائب على دخول تلك القطاعات أو تخفيضها وذلك لتشجيع الاستثمار في تلك القطاعات، وقد تم اللجوء إلى هذا الأسلوب في العديد من البلدان النامية، وذلك بهدف تشجيع الاستثمارات الصناعية أو السياحية، أما استخدام الضرائب لمعالجة وضع ركود اقتصادي فيكون بالقيام بتخفيض تلك الضرائب أو بعض أنواع الضرائب وذلك من أجل تحريك الوضع الاقتصادي العام وذلك من خلال زيادة القوة الشرائية لذوي الدخل المتدنية بفرض وتخفيض معدلات الضرائب في الجزء الأول منها، أو من خلال الإعفاء الضريبي أو زيادة الإعفاءات العائلية، وتستخدم الضرائب أيضاً في وضع اقتصادي مزدهر وذلك من أجل تخفيض القوة الشرائية للمواطنين، ويكون ذلك برفع تلك الضرائب وتقليل الإعفاءات العائلية، وتستخدم الضرائب لمنع التركز في المشاريع الاقتصادية وذلك بفرض ضرائب في حالة اندماج الشركات التي تتوجه نحو التركز، وكذلك فرض ضرائب على كل مرحلة من مراحل الإنتاج في الشركات المتجهة نحو التكتل، مما يزيد من تكلفة السلع المنتجة. (شامية و الخطيب، 1997)

4. **هدف رسم السياسات العامة للدولة:** وهنا يكون للضريبة أهداف من أجل رسم السياسات العامة للدولة مثل سياسة الدول في حماية منتجاتها الوطنية من المنافسة الأجنبية، وذلك يدفع بالدول لزيادة أسعار الضرائب على تلك المنتجات الأجنبية، مما يعطي فرصة أكبر للمنتجات المحلية بالمنافسة أمام تلك السلع، أو سياسة بعض الدول في تشجيع بناء المساكن الجديدة وهدم المساكن القديمة وخاصة التي قد تؤدي إلى الأضرار العامة بالمجتمع، وقد تلجأ الدول في مثل تلك الحالات إلى زيادة أسعار الضرائب على المساكن القديمة وتخفيضها على المساكن الجديدة، ومن السياسات الأخرى التي قد تقوم بها الدولة هو زيادة معدلات الادخار الإجمالي، وذلك من خلال فرض ضرائب على مرتبات الموظفين وأجورهم، أو على بعض السلع الأساسية، إضافة إلى أن السياسات التي تقوم الدولة برسمها وتنفيذها من خلال أداة الضرائب. (المالية العامة، منشورات جامعة القدس المفتوحة، 2000)

مقومات النظام الضريبي:

يشمل النظام الضريبي مجموعة من العناصر التي تعمل بشكل مترابط من أجل تحقيق أهداف معينة حسب قواعد ومقومات وإجراءات محددة، وتتكون مقوماته من الإدارة التشريعية التي تختص بإصدار القانون الضريبي، والإدارة التنفيذية التي تتولى تنفيذ القانون الضريبي الصادر من الإدارة التشريعية، وإصدار التعليمات التنفيذية له، والجهاز القضائي الذي يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية فيما يتعلق بتقدير الضرائب المتوجبة الدفع على المكلفين. (علتم، 1995)

مصادر الإيرادات الضريبية:

من المعروف أن الجانب المالي لأي دولة والمتمثل في الغالب في الموارد الضريبية له أهمية خاصة، ويشكل جزءاً مهماً من إيرادات الدولة، وهي عادة تتأتى من عدة مصادر أبرزها ما يلي: (وزارة المالية الفلسطينية، 2004)

1. أرباح ومكاسب الأنشطة المتعلقة بالحرف أو التجارة أو ممارسة المهن الحرة وغيرها من المهن مهما كانت المدة التي جرت فيه ممارسة ذلك العمل أو تلك الحرفة أو التجارة أو المهنة أو الصنعة أو أي معاملة أو صفة منفصلة تعتبر بمثابة عمل أو تجارة.

2. الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت من أي وظيفة، بما في ذلك القيمة السنوية المقدرة للسكن أو المنامة أو المأكل أو الإقامة أو أي علاوة أخرى باستثناء بدل التمثيل وعلاوة الضيافة أو جزء منها باستثناء علاوة الإعاشة والسفر، ويشترط في ذلك أن تتفق هذه العلاوات في سبيل الوظيفة على أن تنظم أحكام تلك الفقرة بتعليمات يصدرها المدير.
3. الفوائد والعمولات والخصومات وفروق العملة، بينما الفائدة والعمولات على الديون المشكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الإقراض المتخصصة المتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المتعلقة فتستوفي الضريبة عنها في سنة قبضها وذلك وفقاً للتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية بعد موافقة الوزير عليها.
4. المكاسب الناجمة عن أي عقد في الدولة كأرباح للمقاوالات والتعهدات والعطاءات وعمولات الوكالات واتفاقيات التمثيل والوساطة التجارية وما مائل سواء كان مصدرها من داخل الدولة أو من خارجها.
5. المكاسب الناجمة عن أي التزام، وكذلك الدخل من أجور وأتعاب تقديم الاستشارات والخبرة والاشتراك في التحكيم وما مائل ذلك من أعمال.
6. بدل إجارة العقارات وغيرها من الأموال غير المنقولة والعوائد والأقساط وسائر الأرباح الناشئة عنها، وكذلك الدخل والمكاسب والتي تتأتى من أي ملك خلاف العقارات والأموال غير المنقولة الأخرى.

أنواع الضرائب في فلسطين:

يمكن إبراز تقسيمات الإيرادات العامة ومنها الضرائب في فلسطين كما يلي: (صبيح و آخرون، 2010)

1. الإيرادات الضريبية: وتنقسم إلى التالي:

- أ. **الضرائب المباشرة:** وتتكون من الضرائب على الدخل والأرباح، وضريبة الأملاك التي تفرض على الأراضي والعقارات، وتعتبر ضرائب الدخل والأرباح المصدر الرئيسي للضرائب المباشرة في الموازنة العامة الفلسطينية.

ب. الضرائب غير المباشرة: وتشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية في الموازنة العامة، وتشمل تلك الضرائب التالي: ضريبة القيمة المضافة على الإنتاج المحلي، ضريبة القيمة المضافة على المستوردات، ضريبة القيمة المضافة المحولة من الخارج، ضريبة الشراء على الإنتاج المحلي، المكوس على المحروقات.

وتنقسم ضريبة القيمة المضافة حسب مكان جبايتها إلى: ضريبة القيمة المضافة والتي يتم جبايتها في مناطق السلطة الفلسطينية، وتبلغ 17% والضريبة التي يتم الحصول عليها من خلال المقاصة مع "إسرائيل"، والتي تقوم بجبايتها وتحويلها إلى السلطة الفلسطينية مقابل رسوم تحصيل 3% طبقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي.

2. الإيرادات غير الضريبية: وتنقسم إلى التالي:

أ. الرسوم: مثل رسوم المحاكم، وتسجيل الأراضي، والتأمين الصحي، وتسجيل الشركات، ورسوم المعابر، ورسوم مواقف السيارات وغيرها.

ب. الرخص: وتشمل ترخيص المركبات، ورخص السائقين، ورخص البناء، ورخص مزاولة المهنة وغيرها.

ت. غرامات المحاكم: مثل غرامات المياه، ومخالفات المرور.

ث. البريد: والاتصالات وطوابع بريدية.

ج. عوائد وأرباح استثمارية: وتتضمن عوائد سلطة النقد، وفوائد بنكية، وأرباح محولة من الشركات العامة.

ح. إيرادات مختلفة: مثل تأجير الأملاك الحكومية، وبيع منتجات حكومية وغيرها.

3. الإيرادات الخارجية (المنح والمعونات): وتنقسم إلى قسمين وهما:

أ. المنح لدعم الموازنة: وتقدمها الدول المانحة لأغراض سد العجز في الموازنة الجارية.

ب. المعونات الخارجية: لتمويل المشاريع التطويرية، وبشكل خاص في مجال البنية التحتية، وإعادة أعمارها، وتغطي هذه المعونات تقريباً كامل العجز في الموازنة التطويرية.

واقع وخصائص نظام ضريبة الدخل في فلسطين

يختلف المفهوم الضريبي للدخل من دولة لأخرى حسب القوانين الضريبية، فهو يعبر عن القوة الشرائية للنقود التي تتدفق بصورة دورية خلال فترة زمنية معينة، يمكن استهلاكها دون المساس بالمصدر، وهناك مبادئ عامة تحكم تعريف الدخل الضريبي تتمثل على النحو التالي: الدخل من ناتج العمل أو رأس المال أو كلاهما، أن يغطي الدخل فترة مالية أو سنة ميلادية، أن يكون هذا الدخل يشكل إضافة لرأس المال وليس جزءاً منه، أن الدخل موجود وقد تحقق فعلاً، اعتراف المكلف وإقراره بتحقيق الدخل خلال فترة مالية، تستخدم المبادئ المحاسبية كأساس لحساب الدخل الخاضع للضريبة من وجود الحق لدائرة الضريبة في عمل التعديلات اللازمة على هذا الدخل، ويمكن فرض ضرائب مكملة على الدخل غير الخاضع للضريبة (أبو حمام، 2016).

خصائص ضريبة الدخل:

يوجد العديد من الخصائص التي تتميز بها ضريبة الدخل في فلسطين، والتي تتمثل على النحو التالي: (درغام و العمور، 2006)

1. **ضريبة إقليمية:** ويستند على مبدأ التبعية الاقتصادية لا التبعية السياسية، حيث تفرض الضريبة على المكلف الذي يعيش في نطاق حدود إقليم معين ينتفع بالخدمات التي تؤديها الدولة للقاطنين فيها، ولا تفرض على دخل المواطنين من عملهم خارج الوطن، أي تفرض على الدخل المتحقق في إطار سيادة الدولة.
2. **ضريبة شخصية وعينية:** تفرض ضريبة الدخل بصورة مباشرة على الأشخاص والشركات العادية، حيث تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للمكلفين من خلال السماح لهم بالعديد من الإعفاءات الشخصية للزوجة والأولاد وإعالة الوالدين وتعليم الأبناء الجامعيين وتتنزل تكلفة الحصول على الدخل، وكذلك عينية حيث تفرض على دخل الشركات المساهمة العامة من دون مراعاة للظروف الشخصية لحملة الأسهم، حيث لا يسمح لهم الحصول على إعفاءات شخصية عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة ولا تستقطع التكلفة التي ترتبت عن الحصول على الدخل.

3. **ضريبة تصاعدية ونسبية ثابتة:** تفرض ضرائب تصاعدية على الدخل المتأتي للأشخاص من الرواتب والأجور، وحسب المادة رقم (14) من قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004، فإن الشريحة الضريبية كما يأتي: أول 10000 دولار نسبة (8%)، ومبلغ 16000 دولار الذي يليه نسبة (12%)، وما زاد عن ذلك نسبة (16%)، أما بالنسبة للشخص غير المقيم فإن النسبة عليه ثابتة وهي (16%)، أما الشركات المساهمة فتفرض عليها الضريبة بنسبة ثابتة، وهي (15%)، وكذلك شركات التأمين على الحياة فتفرض عليها الضريبة بنسبة (5%)، من الدخل المتحقق وذلك من المجموع الكلي للأقساط على الحياة المستحقة للشركة، ولا يجوز تنزيل أي مبلغ أو جزء من ذلك المبلغ لأي سبب من الأسباب.

4. **ضريبة سنوية:** إن أساس قياس الربح لتحديد الفترة الزمنية وهي إحدى المشكلات التي تصادف الفاحص الضريبي عند تحديد وعاء الضريبة، وأن المشرع جعل مدة القياس هي السنة الكاملة وهذه السنة أصلاً هي السنة الميلادية التي تبدأ في يناير وتنتهي في آخر ديسمبر، وقد ترك المشرع لكل شركة تجعلها دائماً تختار نهاية سنتها المالية في الفترة التي يقل فيها نشاطها إلى أقل مستوى، وأن اختيار السنة الكاملة وحدة قياس يجعل هذه الفترة كافية لإعداد نتيجة عمليات الشركة من ربح أو خسارة خلال فترة معقولة من الزمن بحيث يكون لديها الوقت الكافي لتصوير نتيجة نشاطها ومركزها المالي في نهاية هذه الفترة، وقد جاء في قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004 في المادة (1) تعريف السنة الضريبية على أنها "السنة المالية التي تبدأ باليوم الأول من شهر يناير وتنتهي باليوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من السنة نفسها مع مراعاة ما جاء في هذا القانون من مدد تقدير خاصة"، بينما جاء تعريف السنة المالية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 في المادة (1) على أنها "الفترة المكونة من إثنتي عشر شهراً متتالياً والتي يقفل الشخص حساباته في نهايتها" (أبو عياش، 2013).

5. **ضريبة موحدة:** تفرض الضريبة على مجموع الدخل الخاضع للضريبة وبصورة موحدة ويتم تطبيق التنازلات والإعفاءات على مجموع مصادر الدخل المختلفة، وذلك حسب المادة (5) في قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004.

أهمية ضريبة الدخل:

تعتبر ضريبة الدخل من أبرز الضرائب المباشرة، ونظرًا لأهميتها فقد أولت كافة التشريعات الضريبية عناية خاصة بها لما لها من مزايا، ويمكن تلخيص تلك الأهمية وفقًا لما يلي: (حمام، 2016)

1. **وفرة الحصيلة:** وهو من أهم الأهداف كونه يمثل مصدر تمويل لنفقات الدولة بكافة أنواعها، فمع النمو المتسارع وازدياد متطلبات المجتمع مثل الدفاع والأمن والتعليم والصحة وغيرها، ومن هنا يبرز دور الضرائب كإحدى وسائل تمويل تلك النفقات، فهناك علاقة طردية بين أعباء الدولة المالية والطلب على الضرائب، ولتتمكن الدولة من مواجهة تلك الزيادة في المتطلبات أن تزيد المتحصلات الضريبية عن طريق زيادة نسبتها أو توسيع قاعدتها.
2. **استقرار مستويات الأسعار:** فالضرائب تمثل أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الطلب سيؤدي إلى رفع مستويات الأسعار وهكذا يحدث تضخم في الأسعار وهنا تتدخل الدولة بفرض الضرائب أو زيادة نسبتها، وهكذا تمتص القوة الشرائية، وتخفيض الطلب، ومن ثم تحقق التوازن في الأسعار، والعكس يؤدي تقليل مقدار الضرائب إلى زيادة الطلب، والحد من تدني الأسعار، ويرى البعض أن الحكومة تقوم بفرض الضرائب لتحقيق توازن معقول في مستويات الأسعار.
3. **تحقيق التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي:** تمكن الضرائب الدولة على التحكم بمستويات التوظيف الكامل، حيث تسعى الدولة لزيادة الإنفاق مما يترتب عليه العمل على زيادة الطلب الفعال، مما يؤدي إلى تحريك الاقتصاد نحو التوظيف الكامل لوسائل الإنتاج، وقد ترى الدولة تخفيض الضرائب، وبالتالي يزداد الدخل المتاح للإنفاق، ويزداد الطلب الفعال، مما يحقق مستويات عالية من التوظيف الكامل، ومن ثم تحقيق معدلات نمو عالية.
4. **تحقيق التنمية الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد:** تعتبر الضرائب أداة تحكم بمستوى الاستثمار سواء بتشجيعه أو الحد منه، حيث تعمل الدولة على تشجيع الاستثمار من خلال منح إعفاءات ضريبية لقطاعات أو مشاريع معينة مما يترتب عليه توجه الاقتصاد للعمل في تلك المجالات

وبالتالي تتميتها، أو أن تفرض ضرائب معينة للحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار وتوجيه نحو الاستثمار المرغوب به من قبل الدولة وتزداد هذه الظاهرة في الدول النامية.

5. إعادة توزيع الثروة: يتم من خلال زيادة الأعباء الضريبية على ذوي الدخل المرتفعة، وتخفيض الأعباء الضريبية على ذوي الدخل المنخفضة عن طريق الضريبة التصاعدية، فتزداد كلما زاد الدخل، وهذا يحد أيضاً من ظواهر اجتماعية غير مرغوب فيها.

طرق تحصيل ضريبة الدخل:

تعتبر العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية مهمة جداً، كونها تحدد مستويات التحصيل وسلامة وثبات التدفق للإيرادات الحكومية، حيث تتنوع طرق تحصيل الضريبة، كما يتضح مما يلي:

1. طريقة الدفع المرفق مع الإقرار الضريبي: يقوم المكلف وفقاً لتلك الطريقة بدفع الضريبة المستحقة عليه مباشرة إلى الإدارة الضريبية المختصة، وتمتاز تلك الطريقة بالبساطة والسهولة في التطبيق، إلا أنها تحتاج إلى درجة عالية من الوعي الضريبي لدى المكلفين حيث يلزم كل شخص له مصدر دخل أو أكثر خاضع للضريبة بتقديم كشف التقدير الذاتي في الموعد المحدد، ودفع مبلغ الضريبة المعترف به في الكشف خلال الأربعة أشهر التالية من نهاية السنة المالية. (الحسيني، 2000)
2. طريقة السلفة على حساب الضريبة: ووفقاً لتلك الطريقة يقوم المكلف بتوريد الضريبة عن طريق أقساط خلال سنة ممارسة الأعمال على أساس نظام السلفيات طبقاً للإقرار الذي يقدمه عن دخله المتحقق أو المحتمل على أن تتم التسوية النهائية للضريبة عقب اكتمال إجراءات ربطها بحيث يدفع المكلف الفرق أو يسترد الزيادة، ويتم تنظيم قواعد وتطبيق أسس حساب السلفة ومواعيد دفعها والحوافز الممنوحة لها بتعليمات من الوزير المختص بناءً على تنسيب المدير. (أبو نصار و آخرون، 2005)
3. طريقة الخصم من المنبع: تقوم تلك الطريقة بإصدار تعليمات يتم من خلالها خصم نسبة معينة من المستخدمين والمتعاقدين وتوريدها إلى دوائر الضريبة، وتكون هذه المبالغ المخصومة في غالب الأحيان هي القيم النهائية المستحقة على المكلفين، وتعمل دوائر

الضريبة على إغلاق ملفاتهم في نهاية السنة الضريبية، حيث يتم تحصيل الضريبة على كل من: (قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17، 2004)

أ. الشخص المقيم سواء كان وكيلاً قانونياً أو تجارياً أو فرعاً أو شريكاً لمكلف غير مقيم أو له علاقة تجارية معه ويكون مسؤولاً عن القيام بالنيابة، وعن ذلك المكلف غير المقيم بخضم الضريبة المستحقة وتوريدها لدائرة الضرائب.

ب. كل مكلف يدفع رواتب أو أجور أو علاوة أو مكافأة وما في حكمها ملزم بخضم نسبة منها عند دفعها وتوريدها للدائرة، ومرفق معها كشف وذلك خلال مدة محددة من تاريخ الدفع، ويجوز لمأمور التقدير اعتبار المبالغ المستقطعة على هذا الوجه ضرائب نهائية في حال عدم تقديم الإقرار الضريبي وعدم وجود مصادر دخل أخرى لهذا المكلف، ويحق له إعادة النظر فيها خلال فترة تالية على تاريخ الاقتطاع إذا توافرت لديه أدلة وبيانات خلاف ما ورد بالكشف ويتم الاقتطاع وفقاً لنسب ضريبة الدخل والشرائح والإعفاءات المقررة.

وفي حال تخلف صاحب العمل عن خصم أو دفع الضريبة تحصل منه كما لو كانت ضريبة مستحقة عليه، ويلتزم كل صاحب عمل بإمساك سجل خاص بأسماء المستخدمين لديه ورواتبهم وأجورهم وأية علاوات أخرى والإعفاءات المستحقة لهم والتعديلات التي تطرأ عليها، ويجوز لمأمور التقدير الاطلاع على السجل للتأكد من الالتزام بالأحكام التي يقضي به القانون الضريبي، كما ويجوز لمأمور التقدير وفقاً لأحكام هذا القانون أن يطلب من صاحب العمل تخفيض أو زيادة الضريبة الواجب اقتطاعها من الرواتب والأجور وتصويب الاقتطاع وفقاً لذلك.

4. طريقة الدفع الفوري للضريبة: وفقاً لتلك الطريقة يقوم المكلف بالدفع الفوري لضريبة الدخل

وذلك بعد تسوية الحساب، ويتم تسويته للمكلف عقب حصر وتحديد الجانب المدين المتمثل في الضريبة المستحقة عليه عن السنة والتي حددت بقرار من دائرة الضرائب أو بقرار من وزير المالية بإعادة النظر في التقدير أو صدر بها حكماً من محكمة الاستئناف المختصة، ويتم تحديد الجانب الدائم المتمثل في (الضريبة المسددة مع الإقرار بالمبالغ المخصومة من المنبع - المبالغ المدفوعة كسلفة على حساب الضريبة)، وتجري التسوية بين الجانب المدين

والدائن وتجري المقاصة مع أي مبلغ يخصم لحساب السنة المستحقة عنها الضريبة مع الضريبة المستحقة عن ذات السنة، ويجوز إجراء التقاص مع أي مبلغ ضريبة مفروضة عن الدخل عن السنة التي جرى فيها الخصم أو عن سنة أخرى سابقة أو لاحقة.

5. **طريقة تقسيط الضريبة:** تجيز بعض القوانين الضريبية ومنها القانون المصري والأردني والفلسطيني تقسيط الضريبة على المكلف وبشكل يحافظ على حق الخزينة بناءً على طلب المكلف إذا وجدت أسباب تستوجب ذلك، وتقسط الضريبة على أقساط يحدد مقدار كل قسط وتاريخ استحقاقه ولأغراض تقسيط الضريبة يشترط بعض القوانين كما يلي: (الدالي، 2005) أ. أن يقدم المكلف طلباً بتقسيط ضريبة الدخل المستحقة عليه يوضح فيه الأسباب التي تبرر تقسيط الضريبة وعجزه عن السداد الفوري.

ب. قد يطالب المكلف بدفع مقدمة مع الطلب.

ت. يتم تحرير مذكرة بالتقسيط توقع عليها الإدارة الضريبية بالموافقة على التقسيط.

ث. يتم إصدار قرار بتقسيط للضريبة يحدد فيه عدد الأقساط ومقدار كل قسط منها، وميعاد

استحقاقه ويعتمد من المدير المسؤول ويخطر المكلف بقرار التقسيط، وفي حال تخلف

المكلف عن دفع أحد الأقساط لمدة معينة من تاريخ استحقاقه تصبح الأقساط كلها مستحقة

الدفع ودون الحاجة إلى إنذار.

ضريبة الدخل في فلسطين:

تعددت مرجعية القوانين المفروضة في فلسطين إلى قوانين وأوامر وتعليمات صدرت خلال الفترات التاريخية منذ حكم الانتداب البريطاني إلى وقتنا الحاضر، وتقسم الدراسة التطور التاريخي لقانون ضريبة الدخل في فلسطين إلى ثلاث مراحل أساسية هم:

أولاً: مرحلة الانتداب البريطاني وما بعد نكبة 1948:

إن أساس النظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة هو سلطة الانتداب البريطاني في فلسطين (1922-1948) وكانت فلسطين الدولة الرابعة التي تفرض فيها ضريبة الدخل، ولقد فرضت

سلطة الانتداب العديد من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية وضريبة الإنتاج كما حددت في قانون الضريبة لسنة 1927، أما الضرائب المباشرة فيعود تاريخ فرض ضريبة الدخل في فلسطين إلى قانون ضريبة الدخل رقم (23) الصادر في عام 1941، والتي بدأ العمل به بتاريخ 1 سبتمبر 1941، والذي استمر العمل به حتى عام 1947، حيث صدر قانون ضريبة الدخل رقم (13) لعام 1947.

وعقب الانتداب البريطاني استمر العمل بهذا القانون حتى عام 1951، وعلى إثر توحيد الضفتين صدر القانون المؤقت رقم (50) لعام 1951، وبقي الحال كذلك حتى صدور قانون رقم (12) لعام 1954 الذي استثنى دخل المكلف من الخارج من الضريبة وخفض معدلات الضريبة التصاعدية وشرائعها، وفي العام 1964 استبدال القانون رقم (12) بقانون رقم (25) لعام 1964 والذي صدر في عمان وتم نشره في الجريدة الرسمية "الوقائع الأردنية"، وتميز هذا القانون بالتوسع في شمول التكاليف الضريبية، وزاد في نسبة التصاعد في المعدلات الضريبية، ونص على تشكيل محكمة خاصة تعرف باسم "محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل" لتتولى مهمة الفصل في المنازعات الضريبية. (السلامين و الدقة، 2014)

فيما الأمر يختلف نوعاً ما في قطاع غزة، حيث ظل تطبيق قانون ضريبة الدخل رقم (13) لعام 1947 في الفترة من (1948- 1967) في ظل الإدارة المصرية في قطاع غزة التي أبقت الأمور الضريبية على حالها كما كانت في عهد الانتداب البريطاني، وبالتالي نتج عن هذا الفصل ظهور نظامين مختلفين للضريبة في كل منهما، ويعتبر قانون رقم (25) لعام 1964 وقانون رقم (13) لعام 1947 هما الأساس القانوني لضريبة الدخل إبان فترة الاحتلال الإسرائيلي. (قباجة، 2011)

ثانياً: مرحلة الاحتلال الإسرائيلي حتى قدوم السلطة الفلسطينية:

منذ العام 1967 أدخلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي العديد من التعديلات على تلك القوانين من خلال أوامر عسكرية صدرت بصورة منفصلة في هاتين المنطقتين، جاء مجملها في غير صالح المواطن، وقد أدى هذا الاختلاف إلى خلق وضع يتسم بعدم التناسق والتعقيد، حيث تم تعديل

معدلات ضريبة الدخل التصاعدية من (5- 55%)، ولثماني شرائح دخل، وتم رفع ضريبة أرباح الشركات إلى 38.5% في الضفة الغربية، وإلى 37.5% في قطاع غزة، وفي عام 1986 تم فرض رسوم ضرائب الشراء والجمارك على واردات المناطق الفلسطينية من الخارج وفرضت ضريبة إنتاج على المنتجات الجديدة، وتم تغيير نظام تحصيل الضرائب بالنسبة لضريبة الدخل واستبدال بنظام السلف المحصلة مقدماً على عشر دفعات بالسنة.(صبري، 2006)

ثالثاً: مرحلة ما بعد قدوم السلطة الفلسطينية:

عقب اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 12 سبتمبر 1993، تولت السلطة الفلسطينية زمام الأمور في مايو 1994، وأصبحت الضرائب المباشرة والمحصلة ضمن صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية كما نص البند الأول من المادة الخامسة من الملحق الأول لبروتوكولات باريس الاقتصادية، وتم تعديل الشرائح والنسب الضريبية من قبل السلطة الوطنية اعتباراً من عام 1995 كما خفض الحد الأقصى لضريبة الدخل إلى 20%، ولقد قامت السلطة الفلسطينية لاحقاً بإصدار قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والذي يتمثل بالتالي:(عياش، 2013)

- قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) للعام 2004:

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لعام 2004 والذي يتضمن حزمة من التشريعات المالية والاقتصادية التي تساعد في نمو الاقتصاد الفلسطيني، عن طريق إيجاد المناخ المناسب للاستثمار وتحقيق العدالة الضريبية دون تحميل أصحاب الدخل المتدنية أعباء مالية أكبر من الالتزامات، حيث زادت في قيمة الإعفاءات العائلية والشخصية واعترفت بتلك الإعفاءات التي لم يكن معترف بها في القوانين القديمة مثل مصاريف شراء المنازل ومصاريف العلاجات الطبية للمكفنين، وقام القانون الجديد بتعديل الشرائح الضريبية وعدل الحد الأقصى لمعدل ضريبة الدخل إلى (16%)، ومن هنا بدأ العمل بهذا القانون ابتداءً من بداية عام 2005 (وزارة المالية الفلسطينية، 2004).

- قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) للعام 2011:

قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ 26 سبتمبر 2011 بالتوقيع على قرار بقانون جديد لضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011، وقد تم نشره في الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية" بتاريخ 24 أكتوبر 2011 ويتم العمل به من تاريخ نشره ويطبق على الدخل المتحققة في السنة 2011، ولقد تم إدخال العديد من التعديلات أهمها تغيير عملة القانون من الدولار إلى الشيك، ورفع الإعفاءات الضريبية للمكلف، وزيادة مبالغ ونسب بعض المصاريف المقبولة لأغراض الضريبة مثل زيادة نفقات البحث والتطوير ونفقات الضيافة والاعتراف بالخسائر الرأسمالية، وزيادة عدد الشرائح الضريبية للمكلف الطبيعي، وعلى الرغم من ذلك فلقد أثار القانون الجديد العديد من الردود والآراء المتباينة بين مؤيد ومعارض للتعديلات والإضافات الجديدة، ومن هنا يمكن القول إن القانون الجديد يتوفر فيه العديد من النقاط أبرزها: (قزع، 2013)

1. اعتمد القانون مبدأ الجنسية بدلاً من الإقامة مما وسع مفهوم المكلف ليشمل الفلسطيني أينما وجد ويشمل دخله المتحقق في الخارج أيضاً إذا كان مصدر الدخل الأصلي من فلسطين، دون الإشارة إلى مسألة الازدواج الضريبي أو معالجتها.
2. أدى إخضاع دخول جديدة إلى ضريبة الدخل، مثل الدخل الناجم من العمل الزراعي، 25% من أرباح الأسهم والسندات، الدخل المتحقق من فوائد العمولات وأرباح الودائع بنسبة 5%، و10% من قيمة المبالغ التي تدفع على شكل جائزة أو كأرباح يانصيب عينية أو نقدية، مكافأة نهاية الخدمة التي تزيد عن راتب شهر كل سنة، وغير ذلك من مصادر الدخل أدى إلى توسيع القاعدة الضريبية نظرياً مما يمكن أن ينعكس في ارتفاع الحصيلة المالية.
3. رفع القانون من الإعفاءات الشخصية العائلية للمكلفين مما يمكن اعتباره نقطة اجتماعية إيجابية لصالح أصحاب الدخل المتدني.
4. انخفاض عدد الشرائح مما يسهل من عملية الجباية، وتخفيض في تكاليف الجباية ويؤدي إلى رفع كفاءة الدوائر الضريبية.

مفهوم ضريبة القيمة المضافة:

يوجد العديد من المفاهيم الخاصة بضريبة القيمة المضافة وتتمثل على النحو التالي: (حوسو، 2005)

1. **المفهوم العام للقيمة المضافة:** ويعني أن القيمة المضافة هي الفرق بين تكلفة المدخلات (مشتريات المواد أو الخدمات)، وقيمة المخرجات نتيجة العمليات التشغيلية التي قام بها المنشأة على تلك المدخلات.
2. **طريقة الجمع:** ويقوم هذا المفهوم على جمع مبالغ المدفوعات إلى عناصر الإنتاج التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة بما في ذلك الأرباح، وهذه الطريقة تستخدم فقط عند حساب ضريبة القيمة المضافة على الدخل.
3. **طريقة الطرح:** ويقوم هذا المفهوم على طرح إجمالي المشتريات من مبيعات المؤسسة المعنية، والنتائج يخضع للضريبة المقررة، وهذه الطريقة تمتاز بالبساطة والسهولة.
4. **طريقة الرصيد الدائن:** وهي عبارة عن مجموع ضريبة القيمة المضافة المجمعة من فواتير الشراء والمرحلة لحساب ضريبة القيمة المضافة في الأستاذ العام.
5. **طريقة الفاتورة:** أو طريقة الفرق بين المدخلات والمخرجات غير المباشر، مع العلم أن غالبية الدول تطبق طريقة الفرق بين المدخلات والمخرجات.

ورغم أهميتها في الهيكل التنظيمي إلا أنها لم تحظ باهتمام كبير للتعريب بها، ويرجع ذلك إلى فرضها تحت أسماء وأوصاف متعددة وغير واضحة طبقاً للمرحلة التي يتم تحصيلها عندها، سواء كان ذلك عند مرحلة الإنتاج كضريبة إنتاج، أو عند المبيعات كضريبة مبيعات، أو عند المشتريات كضريبة مشتريات، أو باعتبارها كضريبة على القيمة المضافة. (عوض، 2014)

وتتدرج ضريبة القيمة المضافة ضمن الضرائب غير المباشرة التي تفرض على مظاهر الثروة أو على استخدام الدخل، أو كونها إحدى الضرائب التي تفرض على مظاهر الإنفاق، أو هي الضرائب التي تساهم في إيرادات السلطات العامة وينقل عبؤها للغير (عوض خ.، 2012)

مميزات وسمات ضريبة القيمة المضافة:

تتميز ضريبة القيمة المضافة بعدة مميزات وسمات والتي تتمثل على النحو التالي:

1. **ضريبة عامة:** فهي ضريبة تخضه لها كافة السلع والخدمات المحلية والمستوردة، ولها خاصية ثانية تؤدي إلى تلافي المشكلات التي تنتج من عدم دقة توصيف السلع الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى خضوع بعضها دون البعض الآخر، ويؤدي فرض هذه الضريبة على السلع المستوردة إلى تحقيق منافسة عادلة وهي ذات أسعار محددة، قد تكون منخفضة أحياناً ومرتفعة أحياناً أخرى بحسب نوع السلع والتوجه الاقتصادي. (عوض ب.، 2014)
2. **ضريبة غير مباشرة:** فهي تفرض أثناء تتبع الثروة أي على المظاهر الخارجية للثروة ممثلة في إنفاقها وتداولها، حيث تعتمد على قدرة الممول القانوني في نقل عبء الضريبة سنوياً لغيره، وهو الممول الفعلي، وإن كان ذلك يتوقف على العلاقة بين مرونتي العرض والطلب، وعلى مستوى الوعي الضريبي سواء تم هذا النقل كلياً أو جزئياً، وهي أيضاً ضريبة غير مباشرة حيث أن فرضها يرتبط بحدوث وقائع أو مناسبات متفرقة مثل: استهلاك سلعة، أو أداء خدمة معينة، أو عمليات تصدير السلع أو استيرادها، وكذلك عمليات التداول ونقل الملكية.
3. **ضريبة دورية التحصيل:** وهنا يلتزم المكلف بتوريدها وتحصل دورياً، وبالتالي تعد مورداً متجدداً تساعد في الإنفاق الحكومي، فهي تختلف عن الضرائب المباشرة التي تورد سنوياً، كما أن توريدها بفترات متقاربة كل شهر أو شهرين لا يجعل عبئها كبيراً على المكلف.
4. **ضريبة تطبق مبدأ الخصم:** فمبدأ الخصم يعد جوهر الضريبة على القيمة المضافة، وهو أرقى ما وصل إليه الفن الضريبي، وكان أول الوصول إليه وتطبيقه في فرنسا في بداية الخمسينيات، بعد أن كانت هذه الضريبة تطبق بطريقة تراكمية.
5. **ضريبة متعددة المراحل:** بمعنى أنها تفرض على كافة مراحل الإنتاج والتوزيع بداية من المنتج، فتاجر الجملة، فتاجر التجزئة ثم للمستهلك النهائي. (العزیز، 2008)
6. **ضريبة عينية:** حيث تتناول المادة الخاضعة للضريبة سلع وخدمات أي الإيراد ذاته بغض النظر عن ظروف من يتحملها، كما أنها تساوي بين السلع المصنعة محلياً أو المستوردة، وهذا

ما يميزها عن الضرائب الشخصية التي تقع على الشخص، ويراعى فيها المقدرة التكاليفية للشخص مثل الضرائب المباشرة. (عوض ب.، 2014)

7. **ضريبة ذات إجراءات سهلة وميسرة:** من الثابت أن الضريبة على القيمة المضافة ذات إجراءات سهلة وميسرة، وهذا من شأنها أن يسهل التعامل بين الممول والإدارة الضريبية، ومن هذه الإجراءات الميسرة أن الضريبة تفرض بطريقة قيمية أو بنسبة معينة من سعر السلعة أو بطريقة نوعية، أي بمبلغ ثابت على الوحدة من الطن أو الكيلو جرام.
8. **الضريبة ذات رقابة ذاتية:** هذه الرقابة تتم عن طريق إعمال مبدأ الخصم من خلال دورة الفواتير الضريبية الذي يتم عن طريق إحكام الرقابة على عمليات الضريبة في دورتها المختلفة من الإنتاج والتوزيع، فكل مرحلة تراقب الأخرى، وهذا يقلل في حد ذاته فرص التهرب الكلي من الضريبة.
9. **ضريبة إقليمية:** أي تفرض على السلع المنتجة محلياً والخدمات عند بيع السلعة أو أداء الخدمة داخل البلد، كما تفرض على السلع المستوردة من الخارج عند إعادة بيعها داخل البلاد بغض النظر عن مل إقامة أو جنسية المنتج أو مؤدي الخدمة أو المستورد، وبالتالي فإن الضريبة على القيمة المضافة تفرض من جانب الدولة طبقاً لمبدأ ونظرية السيادة وذلك داخل حدود الإقليم، ولا تمتد خارج الإقليم لدول أخرى إلا بالاتفاق ويشترط المعاملة بالمثل. (عوض ب.، 2014)
10. **ضريبة ملائمة للخزينة:** حيث تحصل هذه الضريبة بمجرد حدوث الواقعة المنشأة لها تقريباً، وقد تحدث عن ذلك النظام بشأن الضريبة على القيمة المضافة الإسرائيلي رقم (16) لسنة 1963 المطبق لدى السلطة الفلسطينية وخاصة ضمن المواد من 24 وحتى المادة 30، أي تفرض الضريبة عند حدوث الواقعة المنشأة سواء كان للبضائع أو الخدمات. (الفلسطينية، 2004)

مميزات وسمات ضريبة القيمة المضافة في فلسطين

لا تختلف القيمة المضافة كثيرًا عن مفهوم ظل سائدًا لفترة طويلة في الأوساط المحاسبية، وهو مفهوم الدخل المتبقي، وقيل إن القيمة المضافة ما هي إلا الدخل المتبقي ذاته، ولكن أعيد تغليفه وتسويقه تحت اسم "القيمة المضافة"، حيث تعد منتجًا مملوكًا ويملك براءة ابتكاره شركة "أستيرناستيوارت وشركائهم"، وهي شركة أمريكية متخصصة في تقديم الاستشارات المالية، والإدارية، والاقتصادية، مسجلة في نيويورك وتسوق هذا المؤشر باسم "نظام الإدارة المالية للقيمة المضافة" (حمد الله، 2005).

مفهوم وأنواع ومبررات الإعفاءات الضريبية

يشمل الإعفاء الضريبي تنازل الدولة عن حقها في فرض الضرائب، وتحصيلها على إيرادات خاضعة لها أصلًا في القوانين الضريبية، فكل ما هو معفي من الضرائب يكون خاضعًا لها أصلًا، أما ما يكون غير خاضع للضريبة فهو ما لا يدخل في نطاقها من الأساس (درغام والعمور، 2006).

تعريف الإعفاءات الضريبية:

وتم تعريف الإعفاء الضريبي بأنه عدم فرض الضرائب على دخل معين بشكل مؤقت أو بشكل دائم ضمن القانون، فهو برامج تمنح فرصة وحيدة للممولين بدفع الضرائب والفوائد المترتبة دون أن يكون موضوعًا للعقاب.

كما تم تعريفه بأنه مبلغ معين يقرر المشرع خصمه من الوعاء الضريبي قبل تطبيق سعرها، أو معاملته معاملة ضريبية متميزة لمواجهة الأعباء المعيشية أو العائلة للممول الفرد تحقيقًا للعدالة (قدي، 2011)

وعرفه قانون الدخل الفلسطيني 8 / 2011 التخفيض على صافي الدخل (قانون الدخل الفلسطيني 8 / 2011)، ونظام ضريبة الدخل المطبق في فلسطين عالج مسألة الإعفاءات على كافة أنواعها،

وبما أن الإعفاءات لا تطبق أو تلغى إلا بموجب قانون، فلا يحق للإدارة الضريبية إلغائها أو منح إعفاءات خارج نطاق التشريع، وفي حقيقة الأمر يجب أن تفرض الضريبة على كل من يحقق دخلاً داخل الوطن، إلا أن هناك أسباب تستدعي منح الإعفاءات من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية (الشريف، 2012)

عناصر الإعفاء الضريبي:

يشمل الإعفاء الضريبي العناصر التالية: (الزبيدي، 2008)

1. الإعفاء الضريبي ميزة قانونية:

يتميز الإعفاء الضريبي بالقانونية، كونه لا يمنح إلا بنص قانوني سواء لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

2. الإعفاء الضريبي ميزة تمنحها السلطة العامة:

تعتبر القاعدة القانونية مرآة عاكسة تعبر عن نظام الحكم في أي بلد، وفي أي وقت، ولإعفاء الضريبي ميزة تشريعية، كونه يعبر عن الإرادة في مختلف الأزمنة والأمكنة، والسلطة العامة تسعى لتحقيق المصلحة العامة، وبالتالي هي وحدها التي تمتلك الحق في فرض الضريبة.

3. الإعفاء الضريبي ميزة تمنح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين:

الإعفاءات الضريبية المقررة وفقاً لقانون الضريبة هي مزايا قانونية تمنح وفقاً لطبيعة النظام السياسي القائم في الدولة.

4. الإعفاء الضريبي ميزة تمنح لتحقيق أهداف:

يمكن تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالإعفاء الضريبي يهدف لتشجيع الاستثمار الأجنبية أو الوطنية، كما يساهم في تنمية بعض القطاعات بهدف التنمية

الاقتصادية، ويعمل على إعادة توزيع الدخل بين الأفراد، وتنظيم النسل، وفيما يتعلق بالمجال السياسي فهو يعمل على توطيد الروابط والعلاقات الدبلوماسية، ومنع الازدواجية الضريبية.

أسباب الإعفاء الضريبي:

يوجد العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الإعفاء الضريبي والتي تتمثل على النحو التالي:

1. أسباب اقتصادية: تلجأ التشريعات الضريبية إلى منح إعفاءات كلية أو جزئية، لتشجيع قطاع معين لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع، فمثلاً إذا كان هناك قطاع اقتصادي يتميز بقلّة الاستثمارات الخاصة به، فإن الدولة تعمل على منح إعفاءات لهذا القطاع. (مسيحي، 2006)
2. أسباب اجتماعية: تندرج تحت الإعفاءات الاجتماعية التي يقصد بها المشرع تلك التي تمنح للمكلف حياة كريمة، وتلبي ضروريات حياته، فيمنح القانون إعفاء للشخص المقيم ولزوجته وأبنائه ولمن يعيل شرعاً وقانوناً. (السكافي، 2013)
3. إعفاء بسبب طبيعة النشاط الاقتصادي: أعفت التشريعات الضريبية الشخص الاعتباري العام من دفع الضرائب على إيراداته المتحققة، وخصوصاً إذا كان نشاطه لا يستهدف الربح مثل المرافق العامة، فأى أرباح يحققها الشخص الاعتباري غالباً ما تكون عرضية، وتستغل في تغطية نفقات الخزينة العامة، وبالمقابل إذا مارس الشخص الاعتباري أي نشاط صناعي أو تجاري أو خدمي، مثل بناء الدولة لمرافق سياحية واستثمارها، فإن هذه المنشآت التي تم استثمارها تخضع للضريبة. (شامية و الخطيب، 1997)

أهداف الإعفاء الضريبي:

تسعى الدولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال الإعفاءات الضريبية منها:

أولاً: الأهداف الاقتصادية:

يهدف الإعفاء الضريبي من الناحية الاقتصادية إلى ما يلي:

1. تنمية الاستثمار: وذلك من خلال تخفيض العبء الضريبي، مما يؤدي إلى انخفاض النفقات التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من الإعفاء، وهذا يساعدها على استثمار الوفورات الضريبية.

2. زيادة إيرادات الخزينة مستقبلاً: فمن خلال تنمية الاستثمار الذي يساعد الدولة على تنوع النشاط الاقتصادي واتساع الوعاء الضريبي، وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية.
3. توجيه الاستثمارات: نحو الأنشطة ذات الأولوية.(بوقفة و بنين، 2013)
4. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: خاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة، إضافة إلى تشجيع المدخرات الوطنية، وتوجيهها نحو قطاعات محددة.
5. الحد من التهرب الضريبي: وذلك من خلال سياسة الإعفاءات الضريبية التي تعمل على التوازن بين الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.(الجحيشي، 2008)

ثانياً: الأهداف الاجتماعية:

- يهدف الإعفاء الضريبي إلى مجموعة من الأهداف الاجتماعية منها:(بوقفة و بنين، 2013)
1. امتصاص البطالة: الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من الحصول على وفورات ضريبية، تساعد في إعادة استثمارها وتشغيلها في أشغال جديدة.
 2. تحقيق التوازن الجهوي: وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية التي تعمل على إنعاش المناطق المحرومة اقتصادياً وتطويرها لتساير المناطق المنتعشة اقتصادياً، بحيث يعم الرخاء الاقتصادي الشامل، وهذا يؤدي إلى القضاء على ظاهرة النزوح الريفي، وخلق شروط الاستقرار السكاني.
 3. التوزيع العادل للدخل: وتتم عملية التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقتطاع الضريبي من المكلفين، ومن ثم توزيعه على شكل نفقات على قطاعات تعود بالنفع على الجميع، مثل: الصحة والتعليم، إلخ.
 4. دعم الجمعيات الخيرية: وجمعيات التنمية والجمعيات التعاونية وغيرها من المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح، ومساعدتها على أداء الهدف النبيل الذي تسعى إليه، وذلك بإعفاءها من الضرائب.

مبررات الإعفاء الضريبي:

هناك مجموعة من المبررات التي تمنح من خلالها الإعفاءات الضريبية للمكلفين منها: (قدي، 2011)

1. **ضعف التكاليف الإدارية للعفو الضريبي:** من المبررات للقيام بالإعفاء الضريبي ضعف التكاليف الإدارية الناتجة عنه، مقارنة بالتكاليف الناتجة عن برامج التعريف، وجمع المتأخرات الضريبية، وتكاليف العقوبات الجنائية، مثل السجن.
2. **تحسين النظام الضريبي:** يسمح الإعفاء الضريبي على زيادة فعالية وعدالة النظام الضريبي، وذلك نتيجة خضوع الممولين المتهربين إلى الالتزامات الضريبية من جديد.
3. **مؤشر على مرونة النظام الضريبي:** يتيح العفو الضريبي الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في سلوك الممولين، لأن تطبيق القواعد الضريبية بطريقة صارمة يؤدي إلى عدم تعظيم الإيرادات الضريبية.
4. **إصلاح النظام الضريبي:** تعتمد السلطات العمومية عند قيامها بالإصلاح الضريبي، سواء بتخفيض المعدلات، أو إعادة التأسيس، أو إعادة هيكلة بعض الضرائب، إلى القيام بعفو ضريبي رغبة من بعض الممولين بالامتثال الضريبي والشرعية، ولهذا يجب ألا يقابل الامتثال الضريبي بالعقاب.
5. **معالجة التهرب غير المقصود:** يأخذ العفو الضريبي بعين الاعتبار وجود تهرب ضريبي غير مقصود، لا إرادي، وإن العقاب يقع في العادة على المتعمد، والتهرب غير المقصود عادة ينتج عن التعقيد في الإجراءات الضريبية، أو عدم الوضوح في الوثائق.
6. **مظهر من مظاهر العدالة:** اعتبر بعض النواب السويسريين العفو الضريبي نوعاً من أنواع العدالة، لأنه يمنح المكلفين بدفع الضرائب السويسريين نفس الإجراء الذي يستفيد منه الأوروبيين لإنعاش اقتصادهم الذي يعمل على الخروج من الركود الناجم عن الأزمة المالية لسنة 2007.

الصفقات المعفاة من المكوس المضافة في فلسطين: (صالح، 2007)

- التأجير للسكن لمدة لا تتجاوز 10 سنوات عدا التأجير لغرض الضيافة في الفنادق.
- تأجيل عقارات تتمتع بالحماية بموجب قانون تقييد إيجارات (دور السكن) لسنة 1940.
- الصفقات التي يعقدها مشغل صغير تقل حصيلة صفقاته عن 30000 شيكل وتستثنى من ذلك الصفقات التي تتناول بيع التجهيزات التي خصمت ضريبة المدخلات المدفوعة عنها حين شرائها.
- بيع مال لا يجوز أي تشريع آمن حين شرائه أو استيراده تنزيل المدخلات عن شرائه أو استيراده، ويشترط في ذلك أنه إذا تقرر إمكان تنزيل جزء من ضريبة المدخلات فيدفع جزء نسبي من المكوس كنسبة الجزء المسموح بتنزيله إلى مجموع ضريبة المدخلات.
- إيداع المشغل نقوداً لدى مؤسسة مالية أو إعطاؤه قرضاً إلى مؤسسة مالية.
- الصفقات التي تتناول الماس خلاف الماس الاصطناعي والأحجار الكريمة والأحجار شبه الكريمة غير المرصعة من النوع الذي يعفى استيراده من كامل الرسوم الجمركية والتي تعقد مع مشغل يقتصر شغله الذي عقدت الصفقة في سياقه عليها فقط.

أنواع الحوافز والإعفاءات التشجيعية الواردة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني:

من أبرز العناصر التي تؤخذ بعين الاعتبار فيما يتعلق بالحوافز والإعفاءات التشجيعية تلك التي تؤثر بشكل مباشر على العائد، كالحوافز الضريبية التشجيعية التي يتم تقديمها للمستثمرين لتدفعهم لاتخاذ قراراتهم نحو تحقيق الإيرادات، وفيما يلي تقديم تحليل وتقييم لأبرز الحوافز والإعفاءات التشجيعية الواردة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني:

أولاً: الحوافز المتعلقة بالإعفاءات العائلية:

1. الشخص الطبيعي المقيم (وزارة المالية الفلسطينية، 2004):

أ. ورد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الجديد أن إعفاء الشخص المقيم قد حدد بمبلغ 3000 دولار أمريكي، في حين أن قانون ضريبة الدخل السابق رقم (13) لعام 1947

وتعديلاته قد منح الشخص المقيم إعفاء بقيمة 4200 شيكل، أي ما يعادل حوالي 1050 دولار أمريكي، ويبدو أن المشرع الفلسطيني قد أخذ بالظروف الحالية الصعبة وغلاء المعيشة كأساس لمنح تلك الزيادة من الإعفاءات، وبالتالي يكون المشرع قد فعل حسناً في ذلك.

ب. وفقاً للقانون الجديد تم زيادة الإعفاء العائلي ليصبح بقيمة 500\$ عن كل من الوالدين والزوج والأبناء المعالين والمعالين من الدرجة الأولى والثانية حيث كان هذا الإعفاء في القانون السابق لا يتجاوز 1260 شيكلاً أي ما يعادل 315\$ للوالدين فقط، وما يعادل 210\$ لكل ولد حتى الولد الخامس، وبذلك يكون المشرع قد أخذ في الاعتبار العديد من الظروف الاجتماعية للمكلفين وأحدث تطوراً واسعاً في مفهوم تطبيق هذا الإعفاء، ودون وضع سقف له وتوسيع الإعالة لتشمل الدرجة الأولى والثانية.

ت. وفقاً للقانون الجديد يطبق إعفاء بقيمة 2500\$ لكل طالب معال بالنسبة لمن هم في مؤسسات التعليم العالي باستثناء من حصل على منحة وفقاً للقانون الجديد، بينما القانون القديم منح مبلغ 4200 شيكل أي ما يعادل 1050\$ لطلاب فقط، وبشرط أن يكون العمر أقل من 25 سنة، وهنا نجد أن المشرع الفلسطيني في القانون الجديد قد منح الإعفاء للمكلف عن كل طالب دون تحديد عدد الأبناء مع زيادة قيمة الإعفاء الجامعي، وبذلك راعى المشرع الفلسطيني ظروف وتكاليف المعيشة للمكلف الذي يمول طلاباً جامعيين بسبب ما يستلزمه ذلك من تكبد المكلف لمصاريف إضافية فضلاً عما يعكسه ذلك من اهتمام نحو تشجيع أبناء المجتمع الفلسطيني على مواصلة واستكمال دراستهم الجامعية.

ث. منح قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الجديد إعفاء مقابل الإيجار وبحد أقصى 2000\$ في السنة للمقيم ومن يعيل، في حين أن القانون القديم قد منح مثل هذا الإعفاء بنسبة 50% من قيمة الإيجار السنوي بحد أقصى 8000 شيكل أي ما يعادل 2000\$، وللمكلف فقط وهنا نجد أن المشرع الفلسطيني في القانون الجديد قد يسر على المكلف من حيث قيمة الإعفاء ليشمل أيضاً من يعيله.

ج. أبقى قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الجديد قيمة شراء أو بناء مسكن بقيمة \$5000 لمرة واحدة، وهنا قد فعل المشرع حسناً حين قرر منح هذا الإعفاء مما يساهم في زيادة الاستقرار وبالتالي تشجيع الاستثمار داخل البلاد.

ح. كما يسمح القانون الجديد بإعفاء مصاريف العلاج التي يدفعها الشخص المقيم عن نفسه أو من يعيله على ألا تزيد عن قيمة الدخل الخاضع للضريبة وفقاً للمستندات المؤيدة لذلك، وبالتالي يكون المشرع قد راعى الحالة الصحية والاجتماعية للمكلف وأسهم في زيادة الروابط الاجتماعية وتعميق الانتماء للوطن، وهنا يمكن القول إن إعفاء مصاريف العلاج وإعفاء السكن الواردة في القانون الجديد لم تكن مدرجة ضمن القوانين والأنظمة المطبقة قبل سريان هذا القانون إضافة إلى تحديد سقف لإجمالي الإعفاءات بقيمة \$12000.

2. إعفاء الشخص الطبيعي غير المقيم (وزارة المالية الفلسطينية، 2004):

يتمتع الشخص الطبيعي غير المقيم بكافة الإعفاءات المتعلقة بالشخص الطبيعي المقيم إذا كانت أسرته مقيمة في فلسطين، وبالتالي فإن هذا الأمر يعد محفزاً جديداً تم استحداثه ضمن القانون الجديد لم يكن موجوداً ضمن القانون السابق، مما يؤدي إلى تشجيع المواطنين المقيمين خارج فلسطين باستثمار أموالهم واستقرارها داخل فلسطين، وفيما يتعلق بموظفي القطاع العام والخاص فإن قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الجديد يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه الموظف لصندوق التقاعد أو التأمين الصحي أو الضمان الاجتماعي، أو أي صندوق آخر، وبالتالي فإن هذا الإعفاء يعتبر محفزاً آخر وهاماً للمكلفين مما يدفع نحو تشجيع الاستثمار داخل البلاد، ولا سيما أن هذا المحفز لم يكن موجوداً ضمن القانون السابق.

ثانياً: الحوافز والإعفاءات المتعلقة بتخفيض الشرائح الضريبية:

كانت الشرائح الضريبية المطبقة على الأفراد والمعمول بها وفقاً للقانون السابق رقم (13) لسنة 1947 هي أربع شرائح تبدأ بنسبة (5%) وتنتهي بنسبة (20%)، وهي بعملة الشيك، وفيما يتعلق بالشرائح المقررة في القانون الجديد فهي عبارة عن ثلاث شرائح تبدأ بنسبة (8%) وتنتهي بنسبة (16%) وهي بعملة الدولار، كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (1): يتعلق بالشرائح الضريبية

الشرائح	القانون القديم بالشيكل		القانون الجديد بالدولار	
	المبلغ (من/ إلى)	النسبة المئوية	المبلغ (من/ إلى)	النسبة المئوية
الشريحة الأولى	1- 27500	5%	1- 1000	8%
الشريحة الثانية	27501- 66000	10%	10001- 16000	12%
الشريحة الثالث	66001- 110000	15%	ما زاد عن ذلك	16%
	ما زاد عن ذلك	20%		

أما بالنسبة للشركات المساهمة فقد كانت نسبة الضريبة المطبقة بواقع (20%) أصبحت حسب القانون الجديد بواقع (15%) فقط، وفقاً للمادة (14) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004.

وبتحليل تلك الشرائح يتبين أن المكلفين من ذوي الدخل الكبيرة والشركات المساهمة تتحمل أعباء ضريبية أقل مما كانت تتحمله سابقاً في حين يتحمل محدودو الدخل حتى (27500) شيكل أي ما يعادل (\$5000) أعباء ضريبية أعلى، غير أن المشرع قام بتوسيع مجال الشريحة الأولى لتصل إلى (\$10000) ليطبق عليها نسبة ضريبية بواقع (8%) بدلاً من وقوعها في شريحتين يختلف في كل منهما نسبة الضريبة المطبقة وتصل إلى (10%).

وفيما يتعلق بالضريبة المطبقة على الشركات غير المقيمة المساهمة فهي بنسبة (15%) من الدخل المتحقق حسب القانون الجديد، في حين كانت بنسبة (20%) حسب القانون السابق، ومن هنا يمكن القول إن المشرع الفلسطيني كان موفقاً في تخفيض النسبة من (20%) إلى (16%) بهدف تشجيع الشركات على الاستثمار داخل البلاد مما قد يؤدي أيضاً إلى زيادة الضريبة ويحد من عمليات التهرب الضريبي.

أما ما يتعلق بشركات التأمين التي تقوم بالتأمين على الحياة فإن قانون الضريبة الجديد يلزم باستيفاء ضريبة بنسبة (5%) على الدخل المتحقق من إجمالي أقساط التأمين على الحياة المستحقة للشركة، دون السماح بإجراء أية تنزيلات، في حين كان قانون ضريبة الدخل الفلسطيني السابق واللوائح الملحقة به قد أخضع تلك الشركات لنفس المعاملة المطبقة على الشركات المساهمة الأخرى دون وجود خصوصية لتلك الشركات، فالمرشع هنا كان موفقاً في التمييز بين تلك الشركات، وفرض نسبة ضريبية مختلفة لكل منهما وتحقيقاً لمبدأ العدالة الضريبية (قباجة، 2011).

ثالثاً: الحوافز والإعفاءات المتعلقة بتعديل التنزيلات الضريبية (قطاوي، 2017):

سمحت نصوص القانون الجديد بإدخال تعديلات على بعض بنود التنزيلات التي وردت في القانون السابق بالإضافة إلى إدخال تنزيلات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وذلك على النحو التالي:

- تنزيل التأمين الصحي من إجمالي الدخل وذلك بموجب المادة (8 / 9) في حين أن هذا التنزيل لم يكن موجوداً في القانون السابق.
- إدراج الزكاة كمصروف ضمن بند التبرعات على أن تكون مدفوعة لجهات مسجلة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن لا تتجاوز نسبة (20%) من صافي الدخل، في حين كانت تلك التبرعات وفقاً للقانون السابق بنسبة (10%)، من صافي دخل الشركات المساهمة ونسبة (20%) من صافي دخل الأفراد.
- ترحيل الخسارة إلى خمس سنوات بدون شروط في حين كانت الخسارة ترحل في القانون السابق لست سنوات بحيث لا تزيد عن (50%) من قيمة الضريبة المستحقة.
- تنزيل حصة الفرع من نفقات المركز الرئيسي الموجود خارج فلسطين بحيث لا يتجاوز (5%) من الدخل الخاضع للضريبة وبحد أقصى (\$230000)، لم يكن هذا الإعفاء مدرجاً في القانون السابق.
- إمكانية إجراء تقاص لضريبة الأبنية والأراضي المستحقة من قيمة ضريبة الدخل المستحقة على الأبنية والأراضي المؤجرة.

- تعديل مدة السماح بإجراء تنزيل لمصاريف التأسيس لتكون موزعة على خمس سنوات حسب القانون الجديد بدلاً من ثلاث إلى خمس سنوات حسب القانون السابق.
- السماح بتنزيل مصاريف التدريب والضيافة والديون المعدومة بواقع (1%) من إجمالي الدخل، أو (\$30000) أيهما أقل وكذلك مصاريف الضيافة بواقع (3%) من صافي الدخل أو (\$15000) أيهما أقل، وكذلك الديون المعدومة بحيث لا يزيد مبلغ التنزيل عن نسبة (2%) من إجمالي الدخل أو (\$30000) أيهما أقل للشركات المساهمة الخصوصية، ونسبة (2%) من إجمالي الدخل أو (\$150000) أيهما أقل للشركات المساهمة العامة علماً بأن هذه السقوف لم تكن موجودة في القانون السابق.
- منح القانون الجديد المكلف الذي يقوم بتقديم إقرار وسداد الضريبة المستحقة عليه تنزيلاً قدره (6%) من هذه الضريبة إذا تم الدفع خلال السنة المشمولة في الإقرار أو في الشهر الأول لانتهائها والحق بتنزيل نسبة (4%) إذا تم الدفع خلال الشهر الثاني لانتهاء هذه السنة، و (2%) إذا تم الدفع خلال الشهر الثالث، وبذلك يتبين أن المشرع قد عمل على تحفيز المكلفين وتشجيعهم على الالتزام الطوعي في تقديم الإقرار الضريبي وسداد الضريبة في مواعيدها وتحصيل الضرائب أولاً بأول وهو ما يوفر للخزينة موارد منتظمة، كما أن فرض غرامة قدرها (2%) من الضريبة المستحقة عن كل شهر يتخلف فيه المكلف عن السداد يساهم في دعم هذا الاتجاه علماً بأن هذا النوع من الحوافز لم يكن موجوداً في القانون السابق.
- السماح بتنزيل فروق العملة علماً بأن هذا التنزيل لم يكن موجوداً في القانون السابق.
- جواز استهلاك الأصول المستأجرة علماً بأن هذا البند لم يكن موجوداً في القانون السابق.
- اعتبار كل من الزوج والزوجة مكلفاً مستقلاً عن الآخر حسب القانون الجديد، وهذا البند لم يكن موجوداً في القانون السابق.

فالحوافز التي تم إدراجها ضمن التنزيلات في قانون ضريبة الدخل الجديد تساعد على تشجيع الاستثمار وتشجيع المكلفين على الالتزام بدفع الضريبة المستحقة عليهم وتقديم حساباتهم بشكل مستمر وبصورة صحيحة، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية بشكل عام وتوفير موارد منتظمة للخزينة العامة.

رابعاً: حوافز وإعفاءات تتعلق بتوسيع قاعدة الإعفاءات (مسيمي، 2006):

أورد القانون الجديد نصوصاً تسمح بتوسيع قاعدة الإعفاءات من الدخل الخاضع للضريبة من أهمها ما يتعلق بدخل الهيئات المحلية والمؤسسات العامة من عمل لا يستهدف الربح، كذلك المستردات من الضرائب نتيجة تسوية أوضاع من سنوات سابقة، كذلك الدخول المعفاة بموجب قانون خاص أو اتفاقية دولية، كذلك دخل الجمعيات الخيرية والنقابات والاتحادات المهنية والجمعيات التعاونية من عمل لا يستهدف الربح، وعلاوة السفر والتمثيل المدفوعة لموظفي القطاع العام والمدفوعة لهم في نطاق عملهم الرسمي، والرواتب والمخصصات التي تدفعها هيئة الأمم المتحدة من ميزانيتها إلى موظفيها ومستخدميها، كما أورد القانون الجديد إعفاءات ضريبية أخرى مشروطة خلافاً للإعفاءات السابقة أهمها:

- إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع عقارات أو أوراق مالية بشرط ألا يكون ذلك بصورة دورية ومنتظمة، أو ألا يكون من طبيعة عمل المكلف التجارة بذلك.
- إعفاء الرواتب والمخصصات التي تدفع للموظفين الدبلوماسيين غير الفلسطينيين الممثلين للبلدان الأخرى شريطة المعاملة بالمثل.
- إعفاء الإرث مع عدم إعفاء الإيراد السنوي المتولد من الممتلكات الموروثة.
- إعفاء الجمعيات التعاونية فيما يتعلق بمعاملاتها مع أعضائها.

وهنا يمكن القول، إن المشرع كان موفقاً في إضافة حوافز جديدة، بالإضافة إلى إجراءات بعض التعديلات على بعض البنود التي كانت موجودة في القانون السابق مثل دخل الهيئات المحلية والمؤسسات العامة غير الهادفة للربح، حيث أعفيت من الضريبة دون شروط حسب القانون الجديد، بينما كانت مشروطة في القانون السابق، وكذلك دخل الجمعيات الخيرية والنقابات والاتحادات المهنية والجمعيات التعاونية غير الهادفة للربح حيث أعفيت من الضريبة دون شروط خلافاً لما كانت عليه في القانون السابق، بالإضافة إلى دخل الأوقاف ومؤسسات الأيتام حيث أعفيت من الضريبة دون شروط بينما كانت مشروطة في القانون السابق، وإلى جانب ما سبق تم أيضاً إعفاء بعض الدخول لم تكن موجودة في القانون السابق، وهي علاوة السفر والتمثيل

المدفوعة لموظفي القطاع العام والمدفوعة لهم في نطاق عملهم الرسمي، والمستردات من الضرائب نتيجة تسوية أوضاع من سنوات سابقة، ودخل الأعمى أو المصاب بعجز أو إعاقة تزيد على (50%) محددة بقرار لجنة طبية مختصة من عمل يدوي أو وظيفة، والرواتب التي تدفعها هيئة الأمم المتحدة من ميزانيتها إلى موظفيها ومستخدميها، والقيمة الإيجارية للأبنية التي يشغلها مالكوها للسكن أو العمل أو أي من أفراد أسرته أو أي شخص معال شرعاً، وكذلك البناء الذي يشغله مالكه إذا كان شخصاً معنوياً أو أي من موظفيه ومستخدميه لغاية السكن دون مقابل.

وهنا نجد المشرع الفلسطيني قد أحسن في استحداثه لهذا الحافز الذي لم يكن موجوداً في القانون السابق، كما أعفى القانون الجديد دخل الشخص الطبيعي من الزراعة حسب المعايير المحددة لهذا الإعفاء وفق لوائح وتعليمات تصدر لهذه الغاية، وبذلك فإن المشرع الضريبي قد استهدف بشكل إيجابي الطبقة المتعلقة بالمزارعين والتي تعد من الطبقات الكادحة والكبيرة في المجتمع الفلسطيني، مما يدفع نحو زيادة وتشجيع الاستثمار داخل فلسطين.

ويضاف لما سبق عدد من الحوافز التي تم إضافتها إلى القانون الجديد أو تم تعديل بعض بنود القانون السابق من أهمها (قزع، 2013):

1. جاء في القانون الجديد أن الإعفاء الضريبي المتعلق بالأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع عقارات أو الأوراق المالية مشروطة بطبيعة العمل غير التجارية للمكلف، وهنا فإن المشرع الفلسطيني كان غير موفق في هذا البند، حيث كان يجدر أن يتم منح إعفاء ضريبي ولو بنسبة بسيطة للأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع عقارات أو الأوراق المالية للجهات المكلفة الهادفة للربح، لأن ذلك الإعفاء سيؤدي إلى تشجيع عمليات التبادل في الأسواق المالية مما يحفز الاستثمار ويزيد من كفاءة السوق المالي الفلسطيني وتساهم في جذب الأموال.
2. الرواتب والمخصصات التي تدفع للموظفين الدبلوماسيين غير الفلسطينيين الممثلين للبلدان الأخرى في فلسطين شريطة المعاملة بالمثل، ويتبين من ذلك أن المشرع الفلسطيني كان ناجحاً في استحداثه لهذا الحافز في القانون الجديد، حيث يؤدي ذلك إلى تشجيع المواطنين من بلدان أخرى على الاستثمار داخل فلسطين.

خامساً: حوافز وإعفاءات متعلقة بتشجيع الاستثمار (مسمي، 2006):

جاء في قانون ضريبة الدخل الجديد أن أية دخول معفاة بموجب قانون خاص أو اتفاقية دولية تعتبر أيضاً دخولاً معفاة من الضريبة، وفي هذا الإطار فإن قانون الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998 يسمح بإعفاء المشاريع الاستثمارية لفترات ترتبط بقيمة المشاريع الاستثمارية وذلك على النحو التالي:

- أي استثمار قيمته من 100000 ألف إلى أقل من مليون دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة 5 سنوات، تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (10%) لمدة 8 سنوات إضافية.
- أي استثمار قيمته من مليون إلى 5 ملايين دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة 5 سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (10%) لمدة 12 سنة إضافية.
- أي استثمار قيمته 5 ملايين دولار فما فوق يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة 5 سنوات، تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (10%) لمدة 16 سنة إضافية.
- المشاريع الخاصة نوعياً ورأسمالياً والتي يصدر بتحديد قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة تمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة 5 سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط وتخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (10%) لمدة 20 سنة إضافية.

سادساً: حوافز وإعفاءات متعلقة بتشجيع المكلف على السداد (قطاوي، 2017):

- راعى القانون الجديد ظروف المكلف عند سداد الضريبة المستحقة عليه، وذلك تحفيزاً له على دفع تلك الضريبة وذلك من خلال عدة أشكال أهمها:
- جواز سداد الضريبة من خلال السماح بتجزئة المبالغ المستحقة (نظام السلفيات) لتسهيل عمل الممول وتوفير موارد مالية دورية للخزينة العامة.

- إمكانية تقسيط الضريبة بشكل يحافظ على حق الخزينة العامة.
- ضوابط تتعلق بتطبيق الخصم من المنبع مباشرة مما يؤدي إلى التخفيف التدريجي عن أعباء سداد الضريبة عن الممول من ناحية وضمان حق الخزينة العامة من ناحية أخرى.

ومن خلال تلك الحوافز التي تم إضافتها في قانون ضريبة الدخل الجديد والحوافز التي تم التعديل عليها، أن المشرع الفلسطيني كان موفقاً وناجحاً في إضافة مثل تلك الحوافز، ولكنها لم تصل بعد أن تحقيق أهدافها المطلوبة حيث أنها تعمل على تحفيز وتشجيع المكلفين على دفع الضريبة المستحقة عليهم، كما وأن زيادة الحوافز التشجيعية تعمل أيضاً على الحد من التهرب الضريبي وزيادة الثقة بين المكلفين وموظفي الضريبة، لذا لا بد من زيادة تلك الحوافز وإجراء التعديلات المناسبة لما يتناسب والظروف الاقتصادية الصعبة والحصار المفروض على قطاع غزة، وغلاء المعيشة الذي أدى إلى إحداث أضرار كثيرة في العديد من فئات المجتمع وذلك تخفيفاً وتسهيلاً للمكلفين في قطاع غزة.

إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية من ضريبة الدخل:

نشرت دائرة ضريبة الدخل الفلسطينية، إحصائية بإيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية من ضريبة الدخل ما بين الأعوام 2014 حتى 2020، والتي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (2): يوضح إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية من ضريبة الدخل

الإيرادات	السنة
744454615	2014
732007044	2015
691915069	2016
961644473	2017
894873500	2018
935499113	2019
733398018	2020

المصدر: إعداد الباحثة.

تبين من خلال الجدول السابق أن إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية من ضريبة الدخل ما بين الأعوام 2014 - 2020 كانت متذبذبة ما بين انخفاض وارتفاع، حيث كانت خلال العام 2014 قيمتها (744454615)، وانخفضت في العام التالي 2015 إلى (732007044)، كما انخفضت في العام الذي يليه 2016 إلى ما قيمته (691915069)، إلا أنه خلال العام 2017 ارتفع بشكل ملحوظ حيث وصل إلى (961644473)، وعاد إلى الانخفاض خلال العام 2018 إلى (894873500)، وارتفع مجددًا خلال العام 2019 إلى (935499113)، إلا أنه انخفض بشكل كبير خلال العام الماضي 2020 حتى وصل إلى (733398018).

وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب تتمثل أبرزها في سياسات الاحتلال الضريبية وحجبها للأموال الفلسطينية، أيضًا حالة التهرب الضريبي من قبل العديد من رجال الأعمال والتجار وأصحاب الأموال مما يترتب عليه إجراءات قانونية صارمة بحقهم.

الدراسات السابقة

1. دراسة (عبد الدايم، 2018م) بعنوان "أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين" هدف الدراسة: التعرف على أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين. منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، للمسح الميداني لملاءمتها لأغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة: المكلفين والمدققين الداخليين والخارجيين والمدراء الماليين العاملين في مختلف القطاعات التجارية والخدمات الخاضعين للضريبة.

عينة الدراسة: تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 300 من المجتمع المذكور، وتم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية.

أداة الدراسة: تم استخدام أداة الدراسة الاستبانة تحتوي على 48 فقرة، موزعة على 3 مجالات، المجال الأول "أثر الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الأنظمة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية"، المجال الثاني "أثر تحقيق العدالة الاجتماعية على تخفيض حجم التهرب الضريبي"، المجال الثالث "أثر تحقيق العدالة الاجتماعية على التنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني".

أبرز نتائج الدراسة: أثر للإعفاءات الضريبية التي تمنحها الأنظمة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية، كما بينت النتائج بأن هناك أثر للإعفاءات الضريبية على انخفاض حجم التهرب الضريبي بحسب آراء عينة الدراسة.

أهم توصيات الدراسة: على المشرع الفلسطيني أن يأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية عند سن القانون الضريبي، إعادة النظر في نصوص الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي من فترة لأخرى وذلك بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني. (الدائم، 2018)

2. دراسة (قطاوي، 2017م) بعنوان "الإعفاءات الضريبية وأثرها على تحقيق الأهداف الضريبية".

هدف الدراسة: التعرف على ماهية الإعفاءات الضريبية وأنواعها، ودراسة أثرها على تحقيق الأهداف الضريبية، كما هدفت إلى التعرف على مدى تطور الإعفاءات الضريبية عبر القوانين الضريبية.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال المراجعة لأدبيات موضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من العاملين في دوائر ضريبة الدخل، والمكلفين بدفع الضريبة.

عينة الدراسة: تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من (142) فرداً من العاملين في دوائر ضريبة الدخل، و (100) من المكلفين بدفع الضريبة.

أداة الدراسة: تم تطوير أداة الدراسة من خلال عمل استبيان، وبعد التأكد من صدق وثبات الأداة، تكونت الاستبانة من (29) فقرة مقسمة على ثلاثة مجالات رئيسية، وهي معرفة أثر الإعفاءات الضريبية على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للضريبة.

أبرز نتائج الدراسة: هناك توافق كبير بين العاملين في دوائر ضريبة الدخل والمكلفين على أن الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي تشجع المكلفين على دفع الضريبة، هناك اتفاق واضح بين العاملين في دوائر ضريبة الدخل وبين المكلفين على أن إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية من فترة لأخرى يعمل على زيادة الحصيلة الضريبية.

أهم توصيات الدراسة: إعادة النظر في نصوص الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي من فترة لأخرى وذلك بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني، زيادة الوعي لدى المكلفين وذلك عن طريق عقد الندوات الإرشادية وتوزيع المنشورات، وزيادة المشاركة والحوار المجتمعي، زيادة دور الرقابة على موظفي الضريبة وذلك في سبيل تقليل التهرب الضريبي، على المشرع الفلسطيني عند سن القانون الضريبي على تطبيق العدالة الاجتماعية. (قطاوي، 2017)

3. دراسة (السكافي، 2013م) بعنوان: "أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات

الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين".

هدف الدراسة: التعرف على أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال المراجعة لأدبيات موضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

عينة الدراسة: تم إجراء الدراسة على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

أداة الدراسة: استخدمت الدراسة الاستبانة من خلال المسح الميداني.

أبرز نتائج الدراسة: وجود أثر للإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وبالتالي تؤثر على كل من صافي الدخل، وحجم رأس المال، وهيكّل حقوق الملكية لهذه الوحدات.

أهم توصيات الدراسة: الإفصاح عن الإعفاءات الضريبية في القوائم المالية بشكل يظهر حجم هذه الإعفاءات ومدتها، العمل على تطوير الإعفاءات الضريبية وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية. (السكافي، 2013)

4. دراسة (رحال، 2011م) بعنوان: "أثر قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009

في تشجيع الاستثمار في الأردن".

هدف الدراسة: التعرف على أثر قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 في تشجيع الاستثمار في الأردن.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال المراجعة لأدبيات موضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من الشركات والمؤسسات داخل مدينة عمان فقط التي

تستثمر في القطاع الصحي والسياحي والصناعي.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة مكونة من (85) مفردة.

أداة الدراسة: استخدمت الدراسة الاستبانة من خلال المسح الميداني.

أبرز نتائج الدراسة: لا يوجد أثر لقانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 في زيادة

الاستثمار في الأردن، يوجد أثر لقانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 من ناحية

الحوافز التشجيعية في قانون تشجيع الاستثمار على الاستثمار في الأردن، لا توجد فروق ذات

دلالة إحصائية في الاستفادة من قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 في زيادة

الاستثمار في الأردن باختلاف (طبيعة المستثمر، جنسية المستثمر).

أهم توصيات الدراسة: ضرورة إصدار قانون ضريبة جديد يراعي كافة الاحتياجات الاستثمارية

والفنية للشركات الاستثمارية الراغبة في الاستثمار في الأردن، تبسيط الإجراءات الضريبية والبعد

عن التعقيدات قدر الإمكان، لمساهمة هذه الأمور في تشجيع الاستثمار في الأردن. (رجال،

2011)

5. دراسة (مهاني، 2010م) بعنوان: "أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل

الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة".

هدف الدراسة: التعرف على أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على

الإيرادات الضريبية في قطاع غزة.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال المراجعة لأدبيات

موضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من فئتين هما فئة موظفي ضريبة الدخل القائمين على أعمال ربط وتحصيل الضريبة في قطاع غزة والبالغ عددهم (43) موظفًا، وفئة المكلفين بدفع الضريبة من الشركات العادية والشركات المساهمة والبالغ عددهم (952) مكلفًا.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية ممثلة من كل طبقة بعينة عددها (280) مكلفًا و(43) موظفًا ضريبياً.

أداة الدراسة: تم تصميم استبانة بعدد 44 فقرة موزعين على 5 مجالات: المجال الأول مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية، المجال الثاني الإعفاءات وأثرها على الإيرادات الضريبية، المجال الثالث التتزيلات الضريبية وأثرها على الإيرادات الضريبية، المجال الرابع طرق وأساليب تقدير وتحصيل الضريبة وأثرها على الإيرادات الضريبية، المجال الخامس الخصم التشجيعي وأثره على الإيرادات الضريبية.

أبرز نتائج الدراسة: أن تطبيق حوافز تشجيعية ضريبية تؤدي إلى زيادة حصيله الإيرادات الضريبية، وأن توعية المكلفين بالتتزيلات والخصومات الواردة في قانون ضريبة الدخل تعمل على تسهيل إجراءات التحصيل الضريبي، وأن تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة بين المكلفين يحقق العدالة والمساواة بينهم.

أهم توصيات الدراسة: العمل على توفير حزمة متكاملة من الحوافز الضريبية بهدف زيادة الإيرادات، على أن تختلف هذه الحوافز باختلاف مواقع الشركات والمشاريع على خريطة الأولويات القومية والقطاعية، أهمية قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بتعديل الشرائح الضريبية المنصوص عليها بما يتناسب ويتلاءم مع المقدرة التكليفية للأفراد، وكذلك الأمر بالنسبة للإعفاءات الشخصية والعائلية حتى يشعر المكلف بعدالة الضريبة على أن يتم ربط ذلك بجدول غلاء المعيشة (مهاني، 2010).

6. دراسة (William, 2016) بعنوان: "أثر التغيرات في ضريبة الدخل على النمو الاقتصادي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التغيرات الضريبية على النمو الاقتصادي، وإبراز دور الحوافز الضريبية في تشجيع العمل وزيادة معدل الادخار الوطني وتنشيط عجلة الاقتصاد، وخلصت الدراسة إلى أن جميع التغيرات الضريبية لن يكون لها نفس التأثير على النمو، حيث أن للإعفاءات والحوافز الضريبية تأثير واضح وإيجابي على المدى البعيد.

7. دراسة (Saidu&Dauda, 2014) بعنوان: " تحديات التهرب الضريبي والحوكمة في القطاع غير الرسمي النيجيري".

هدفت الدراسة إلى تقييم التهرب الضريبي في القطاع غير الرسمي في ولاية باوتشي في نيجيريا، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: على الرغم من أخلاقية دفع الضرائب إلا أن الأفراد يمتنعون بسبب سوء الحكم وعوامل أخرى (دينية وسياسية واجتماعية وثقافية) ومستوى عال من الأهمية.

8. دراسة (Jary& Keith, 2013) بعنوان: "ما الذي يجعل الدولة ملاذًا ضريبياً؟ تقييم لعروض المعايير الدولية، ولماذا إيرلندا لا تعتبر ملاذًا ضريبياً".

هدفت الدراسة لتوضيح معايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول إمكانية اعتبار بلد ما ملاذًا ضريبياً أم لا، وطرحت تلك الدراسة إيرلندا كمثال لبلد لا يمكن اعتباره ملاذًا ضريبياً، لأنه لا يطبق معايير المنظمة التي تنص على وجوب الشفافية، وتبادل المعلومات، ووجود الجوهر الاقتصادي. (Gravelle, 2013).

9. دراسة (Gravelle, 2013) بعنوان: "الملاذات الضريبية الدولية والتهرب من دفع الضرائب".

هدفت الدراسة للتركيز على قضايا التهرب من خلال الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة الدول الصناعية (20) استهدفت بلدان اللجوء الضريبي.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن للأفراد تجنب الضرائب على مصدر دخل الولايات المتحدة بإنشاء شركة (shell) لكسب ثقة الشركات الخارجية باستثمار الأموال، وكما أظهرت مقترحات الرئيس أوباما في عدم السماح للاستقطاعات الشاملة والإعفاءات الضريبية الخارجية للإيرادات المؤجلة. (Jary & Keith, 2013)

10. دراسة (Jinyan Li, 2007) بعنوان: " التنمية والسياسة الضريبية: دراسة حالة الصين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في الصين، حيث حاولت الدراسة قياس أثر استخدام الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للسياسة الضريبية على واقع التنمية الاقتصادية في الصين، وبينت الدراسة تطور النظام الضريبي في الصين واعتباره قانونًا جاذب للاستثمار.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة وجدت أن هناك أوجه اتفاق واختلاف مع الدراسة الحالية، ومن أوجه الاتفاق والاختلاف ما يلي:

منهج الدراسة: اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (عبد الدايم، 2018)، (قطاوي، 2017)، (السكافي، 2013)، (رحال، 2011)، (مهاني، 2010)، في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي.

أداة الدراسة: اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (عبد الدايم، 2018)، (قطاوي، 2017)، (السكافي، 2013)، (رحال، 2011)، (مهاني، 2010)، في استخدامها لأداة الدراسة الاستبانة.

مجتمع الدراسة: اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (عبد الدايم، 2018) في استهدافها للمكلفين والمدققين الداخليين والخارجيين والمدراء الماليين العاملين في مختلف القطاعات التجارية والخدمات الخاضعين للضريبة في فلسطين، دراسة (قطاوي، 2017) استهدفت دوائر ضريبة الدخل والمكلفين بدفع الضريبة، دراسة (السكافي، 2013) استهدفت القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المجردة في

بورصة فلسطين للأوراق المالية، (رحال، 2011) استهدفت الشركات والمؤسسات في مدينة عمان التي تستثمر في القطاع الصحي والسياحي والصناعي، دراسة (مهاني، 2010) استهدفت فئة موظفي ضريبة الدخل القائمين على أعمال ربط وتحصيل الضريبة في قطاع غزة، وفئة المكلفين بدفع الضريبة من الشركات العادية والمساهمة.

واستفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تعرفها على الإعفاء الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل، إضافة إلى تسليط الضوء على إيرادات السلطة الفلسطينية وتأثير الإعفاء الضريبي عليها.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها الباحث في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، واستخدام أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف الطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

3.1 منهجية الدراسة

أولاً: منهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لإجراء هذه الدراسة على النحو التالي:

1. **المنهج الوصفي:** وذلك عن طريق جمع البيانات من مصادرها الأولية كالكتب والمجلات والدراسات السابقة والأبحاث وذلك لصياغة الإطار النظري للدراسة ولإلقاء الضوء على متغيرات الدراسة بشكل واف.

2. **المنهج التحليلي:** وذلك عن طريق تصميم استبيان يشمل متغيرات الدراسة كأداة لجمع

البيانات الثانوية ومن ثم فحص هذه البيانات وتحليلها على النحو التالي:

- فحص صدق الاستبانة والاتساق الداخلي والخارجي لها ب إجراء اختبارات T-

ANOVA test باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS 23.

- إجراء التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية والمتغيرات المستقلة والتابعة باستخراج الوسط

الحسابي والانحراف المعياري وأكبر وأقل قيمة ودرجة التطبيق باستخدام برنامج التحلي

الإحصائي SPSS 23.

- اختبار الفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدم Smart-PLS3.

ثانيا: الحدود المكانية والزمانية للدراسة

الحدود المكانية: فلسطين (محافظة الضفة الغربية)

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة في العام 2021

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة: جميع العاملين في جميع العاملين في دوائر الضريبة الفلسطينية في الضفة الغربية

ويبلغ عددهم 246 موظفاً، وبلغت عينة الدراسة حسب (Sakaran, 2003) 180 موظفاً

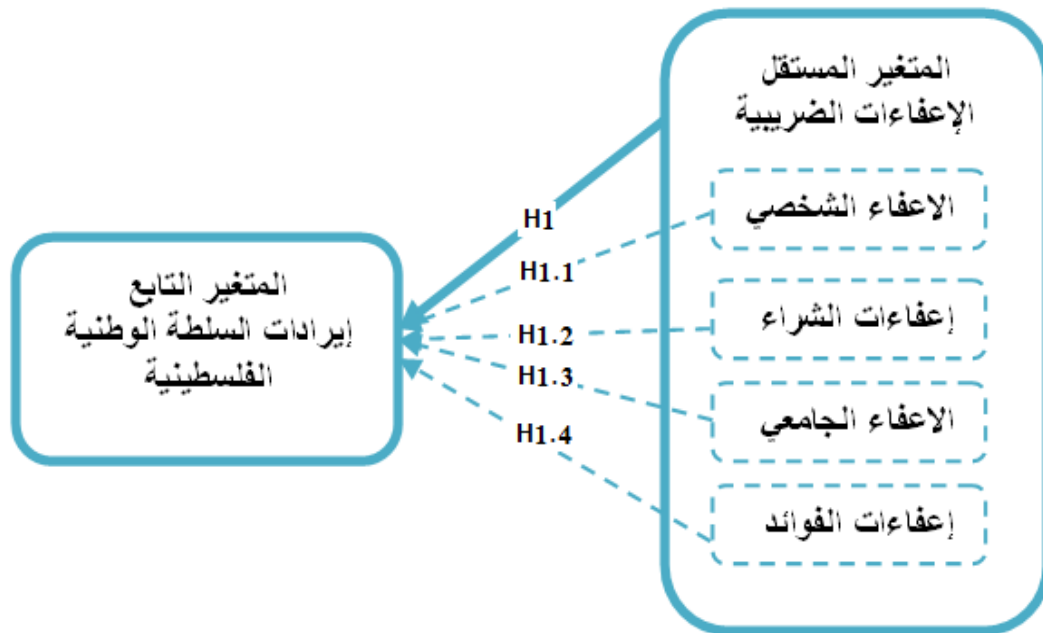
وموظفة.

رابعا: نموذج الدراسة والمتغيرات

1. نموذج الدراسة

يبين الشكل رقم (3.1) النموذج المستخدم في الدراسة ويظهر فيه المتغيرات والفرضيات على النحو

التالي:



شكل رقم (1): نموذج الدراسة

3.2 أداة الدراسة

استخدمت الباحثة الاستبانة أداة للدراسة، وقد قامت بتطويرها كأداة لجمع بيانات الدراسة، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، وأهدافها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، والعمل بها.
2. مراجعة الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بعنوان الدراسة.

وقد تكونت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: وهو عبارة عن 5 أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية عن أفراد عينة الدراسة

الجزء الثاني: وهو عبارة عن 34 سؤال موضوعي تتعلق بمجال لمتغير المستقل (الإعفاءات الضريبية).

الجزء الثالث: وهو عبارة عن 10 أسئلة موضوعي تتعلق بمجال إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد تم استخدام مقياس ليكارت (Likert) الخماسي والمتدرج بالاعتماد على الدراسات السابقة الذي

يعتبر من المقاييس الأكثر شيوعاً حيث يطلب فيه من المستجوب أن يحدد درجة موافقه أو عدم

موافقه على الخيارات المحددة، بحيث يكون كما يلي: (5: موافق بشدة)، (4: موافق)، (3:

محايد)، (2: غير موافق) و أخيراً (1: غير موافق بشدة).

3.3 صدق الأداة

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في تخصص إدارة الأعمال والإدارة

العامة. وقد طُلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات،

ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها، أو تعديل صياغتها، أو حذفها لعدم

أهميتها، أو إضافة فقرات جديدة، ولقد تم الأخذ برأي أغلبية أعضاء لجنة المحكمين في عملية

التحكيم، وبذلك يكون قد تحقق صدق المحتوي للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (الملحق 1: أداة الدراسة)

3.3 ثبات الأداة

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha الموضح في الجدول رقم (3)، حيث يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول رقم (3): معاملات الثبات لمحااور الدراسة والدرجة الكلية

المتغير	عدد الفقرات	معامل كرونباخ الفا
الإعفاء الشخصي	7	0.810
إعفاء شراء أو بناء السكن	10	0.788
الإعفاء الجامعي	7	0.786
إعفاءات الفوائد على القروض البنكية	10	0.799
إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية	10	0.809
الدرجة الكلية	44	0.814

يتضح من الجدول رقم (3) أن الثبات المجالات الاستبانة تراوح بين (0.786-0.810) في حين بلغ الثبات الكلي (0.814) ما يجعلها قابلة ومناسبة لأغراض البحث العلمي كما هو موصى به للدراسات الاقتصادية والإنسانية بحسب (George, 2003)، مما يعني ان ثبات أداة الدراسة مقبول علمياً.

3.4 إجراءات الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية

2. تحديد أفراد عينة الدراسة
3. قامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة، واسترجاعها، إذ تم توزيع 180 استبيان وتم استرجاع 156 استبيان حيث بلغ معدل الاسترداد 86.6%.
4. تم تفرغ البيانات في برنامج Smart PLS3.
5. استخراج النتائج، وتحليلها، ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

4.1 3.5 المعالجات الإحصائية

بعد جمع إجابات أفراد العينة، جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدم SMART PLS 3 ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار نموذج الدراسة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات ما يلي:

أولاً: تحليل النموذج القياسي Measurement Model

يمكن تحليل نتائج النموذج القياسي من خلال التحقق من المعايير التالية:

1. الصدق التقاربي Convergent validity وتتم من خلال

(A) الاتساق الداخلي - التشبعات Factor Loading

(B) ثبات المقياس Reliability - الموثوقية المركبة Composite Reliability (CR)

(C) متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted (AVE)

2. الصدق التمايزي Discriminant validity وذلك من خلال معيار Fornell and Larcker (1981)

ثانياً: تحليل النموذج الهيكلي Structural Model

يمكن تحليل نتائج النموذج الهيكلي من خلال التحقق من المعايير التالية:

(A) معامل التفسير coefficient of determination (R^2)

(B) حجم التأثير Effect size (f^2)

(C) اختبار الفرضيات

ثالثاً: اختبار جودة نموذج الدراسة:

يتم اختبار جودة نموذج الدراسة من خلال التحقق من المعايير التالية:

(A) جودة التنبؤ Q^2

(B) جودة المطابقة Goodnes of Fit (GoF)

الفصل الرابع

تحليل وعرض نتائج الدراسة

الفصل الرابع

تحليل وعرض نتائج الدراسة

4.1 المقدمة

بعد الانتهاء من جمع البيانات عن طريق استبيان اعد من خلا ل الباحثة بغرض جمع البيانات اللازمة لاختبار نموذج الدراسة، والتي وزعت على عينة الدراسة المستهدف وهو 246 موظفا يعملون في دوائر الضريبة الفلسطينية في الضفة الغربية. في هذا الفصل تم تحليل البيانات وعرض نتائجها، وذلك من اجل التحقق أو نفي صحة الفرضيات التي تم طرحها في نموذج الدراسة المقترح. وفي سبيل التحقق من نفي او اثبات صحة الفرضيات فان الدراسة الحالية قامت بتحليل البيانات باستخدام منهجية المعادلات الهيكلية (SEM (Structural Equation Modeling باستخدام برنامج التحليل الاحصائي المتقدم Smart-PLS3.

4.2 منهجية المعادلات الهيكلية SEM (Structural Equation Modeling)

تعد طريقة SEM (Structural Equation Modeling) من افضل الطرق الحديثة التي تستخدم لاختبار النماذج متعددة المتغيرات، وذلك لأنها تعطي للباحث امكانية اختبار العلاقة بين هذه المتغيرات دفعة واحدة مع تحديد مدى ملائمة النموذج للبيانات التي يتم تجميعها من خلال مجموعة مؤشرات يطلق عليها مؤشرات جودة المطابقة (Hair Jr, Hult, Ringle, & Sarstedt, 2016).

وبناءً عليه تم استخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) من اجل اختبار مدى ملائمة النموذج المقترح، وذلك من خلال برنامج التحليل الاحصائي المتقدم Smart-PLS3، والذي يستخدم للتأكد من مدى ملائمة النموذج مع بيانات العينة المستخدمة وأنها تقيس فعلياً ما وضعت من اجل قياسه.

4.3 معدل الاستجابات على أداة الدراسة

تمثلت طريقة توزيع الاستبيان في التوجه الشخصي لعينة الدراسة المكونة من موظفي ورؤساء اقسام ومدراء دوائر الضريبة في الضفة الغربية. بحيث تم توزيع الاستبيان على عينة قصدية مكونة من 180 موظف من مجتمع الدراسة المكون من 246 موظفاً يعملون في دوائر الضريبة الفلسطينية في الضفة الغربية. وبعد شهر من تاريخ التوزيع تم الرجوع لعينة الدراسة واستلام الاستبانات. تم توزيع 180

استبيان، وبعد انتهاء عملية الجمع تم الحصول على 156 استبانة بواقع 86.6%. وخلال عملية ادخال البيانات تم استثناء 5 استبانة بسبب عدم اكتمال البيانات ليصبح عدد الاستبانة الصالحة للتحليل الاحصائي 151 استبانة بذلك بلغت العينة 83.8% من مجتمع البحث الأصلي ، وهذه النسبة تعد كافية جدا وممثلة لمجتمع البحث (Wong، 2013).

جدول رقم (4): يبين الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

النسبة	التكرار	خصائص افراد عينة الدراسة
الجنس		
64.2%	97	ذكر
35.8%	54	انثى
المؤهل العلمي		
25.83%	39	دبلوم فافل
44.37%	67	بكالوريوس
29.80%	45	ماجستير فأعلى
المسمى الوظيفي		
74.83%	113	موظف
19.87%	30	رئيس قسم
5.30%	8	مدير دائرة
المستوى الإداري		
72.19%	109	ادارة دنيا
22.52%	34	ادارة وسطى
5.30%	8	ادارة عليا
عدد سنوات الخبرة		
17.22%	26	اقل من 5 سنوات
35.76%	54	(10-5) سنوات
47.02%	71	اكثر من 10 سنوات

4.4 تحليل وعرض نتائج تحليل بيانات الدراسة

يقسم التحليل باستخدام برنامج التحليل الاحصائي المتقدم Smart-PLS3 الى جزئين رئيسيين وهما:

1. تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي) Measurement Model: وهو ذلك الجزء من نموذج المعادلة الهيكلية، والذي يتعامل مع متغيرات الدراسة ومؤشراتها حيث يحدد العلاقات بين المتغيرات المشاهدة (المؤشرات او الاسئلة) والمتغيرات غير المشاهدة (الكامنة)، كما أنه أيضا يصف صدق وثبات المتغيرات المشاهدة.

2. تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model: وهو النموذج الداخلي الذي يوضح العلاقات السببية الموجودة بين متغيرات الدراسة، حيث انه يوضح طبيعة العلاقة بين العوامل المستقلة والتابعة، وكذلك يبين نسبة الأثر ومعامل التفسير لكل من العوامل المستقلة في العامل التابع. ومن خلال نتائج النموذج الهيكلي يمكن توضيح نتائج فرضيات الدراسة وقيمة العلاقات و اشارتها (موجبة او سالبة).

بناءً على المراحل الأساسية للتحليل الاحصائي من خلال برنامج Smart-PLS3 فإن تحليل البيانات سيتم على مرحلتين لكي يتم التأكد أولاً من ان البيانات التي تم جمعها قد اجتازت معايير النموذج القياسي Measurement Model، وثانياً يتم تقييم النموذج الهيكلي Structural Model وذلك من اجل الوصول الى نتائج الفرضيات وتحقيق اهداف هذه الدراسة.

4.4.1 تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي Measurement Model)

يقسم تحليل النموذج القياسي Measurement Model الى قسمين رئيسيين هما:

1 -الصدق التقاربي Convergent validity

2 -الصدق التمايزي Discriminant validity

تتمثل إحدى المزايا الأساسية لبرنامج (Smart-PLS3) في قدرته على تقدير الصدق البنائي للمقاييس. ويشير الصدق البنائي إلى الدرجة التي تعكس بها عناصر مقياس البناء النظري والمفاهيمي الذي صممت لقياسه. ويتم التحقق من الصدق البنائي للمقياس من خلال اختبار توافر كلا من الصدق التقاربي، والصدق التمايزي لذات المقياس. وفيما يلي نتائج اختبار كلا النوعين من الصدق.

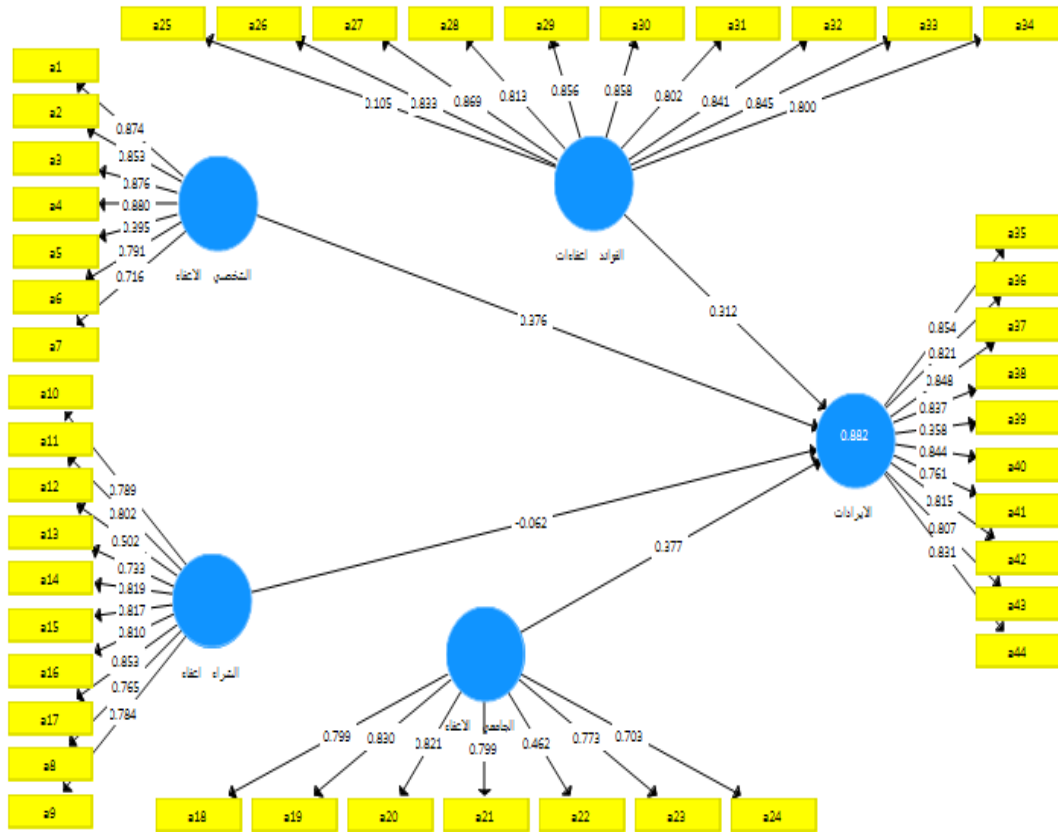
1. تحليل الصدق التقاربي للمقاييس Convergent validity

يشير الصدق التقاربي Convergent Validity إلى درجة اتساق العناصر المستخدمة لقياس المفهوم مع بعضها البعض. ووفقاً لما أشار إليه (Hair et.al (2016 فإن تقدير الصدق التقاربي

يتم من خلال ثلاثة معايير هي: (A) الاتساق الداخلي-التشبعات Factor Loading، (B) ثبات المقياس Reliability - الموثوقية المركبة Composite Reliability (CR)، (C) متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted (AVE).

جدول رقم (5): معايير قبول عناصر الصدق التقاربي

المعايير	القيم المعتمدة
الاتساق الداخلي Factor loading	يجب أن تكون قيمة التشبعات Factor loading لكل الأسئلة أكبر من 0.50 بحسب (Hair Jr et al., 2016).
الموثوقية المركبة Composite Reliability(CR)	يجب أن تكون قيم الموثوقية المركبة CR أكبر من 0.70 لتجسيد التراسق الداخلي بين مؤشرات العام وذلك بحسب (Hair Jr et al., 2016).
متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted (AVE)	يجب أن تكون قيم التباين المفسر (AVE) أكبر من 0.50 لتجسد نجاح جميع أسئلة العامل في قياسه وذلك بحسب (Hair Jr et al., 2016).



شكل رقم (2): النموذج القياسي.

A. الاتساق الداخلي - التشبعات Factor Loading :

يتم تقدير الاتساق الداخلي لنموذج الدراسة من خلال اختبار تشبعات الأسئلة (الفقرات) لجمع

الابعاد. وللتحقق من الصدق التقاربي لنموذج الدراسة، يتم تقييم صدق النموذج من خلال

قياس تشبعات فقرات نموذج الدراسة (Factor loading) حيث تشير النتائج إلى قيم تشبعات

Factor Loadings العبارات (الأسئلة) لجميع عوامل الدراسة.

جدول رقم (6): نتائج تشبعات الأسئلة لكل ابعاد نموذج الدراسة

العامل	الرمز	العبارة	قيم التشبعات
الإعفاء الشخصي	A1	يعد الإعفاء الشخصي عقبة في طريق تحقيق الدولة لأهدافها الضريبية	0.874
	A2	الإعفاء الشخصي الوارد في قانون الضريبة يشجع المكلفين على دفع الضريبة	0.853
	A3	يعمل الإعفاء الشخصي الوارد في القانون على تحقيق وفرة في الحصيلة الضريبية	0.876
	A4	نصوص الإعفاء الشخصي الواردة في قانون الضريبة مناسبة للواقع الفلسطيني	0.880
	A5	يساعد الإعفاء الشخصي الوارد في القانون الضريبي على تغطية نفقات الدولة	0.395
	A6	يعمل الإعفاء الشخصي على زيادة عدالة النظام الضريبي من خلال خضوع المكلفين المتهربين للالتزامات الضريبية	0.791
	A7	إعادة النظر في الإعفاء الشخصي من فترة لأخرى يعمل على زيادة الحصيلة الضريبية	0.716
إعفاءات شراء أو بناء السكن	A8	يساعد إعفاء شراء أو بناء السكن على النهوض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني	0.765
	A9	يعمل إعفاء شراء أو بناء السكن التي يتم منحه للمواطنين على تشجيع الصناعات الوطنية الفلسطينية	0.784
	A10	يساعد إعفاء شراء أو بناء السكن التي يتم منحها للمكلفين على زيادة المركز المالي لهم	0.789
	A11	يعمل إعفاء شراء أو بناء السكن على زيادة النشاط الاقتصادي للدولة	0.802
	A12	إن تطبيق القوانين والأنظمة الضريبية المتعلقة بإعفاء شراء أو بناء السكن يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي للدولة	0.502
	A13	يعمل إعفاء شراء أو بناء السكن على زيادة حجم الاستثمارات في الدولة وبالتالي يعمل على زيادة نموها الاقتصادي	0.733
	A14	إن إعفاء شراء أو بناء السكن من دفع الضريبة يعمل على النهوض بقطاع العقارات	0.819

0.817	يعمل إعفاء شراء أو بناء السكن على إنعاش المناطق المحرومة اقتصاديًا وتطويرها	A15	
0.810	يعمل الإعفاء الجامعي على حل مشاكل السكن للمواطنين	A16	
0.853	من خلال إعفاء شراء أو بناء السكن يتسع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة إيرادات الضريبة مستقبلاً	A17	
0.799	يقوم مأمور تقدير الإعفاء الجامعي باستبعاد أي معاملة بإعفاء ضريبي يعتقد أنها تؤدي إلى تهرب ضريبي	A18	
0.830	يعمل الإعفاء الجامعي على تنظيم النسل في المجتمع	A19	الإعفاء الجامعي
0.821	استجابة مأمور تقدير الإعفاء الجامعي للضغوط الاجتماعية يعمل على عدم تطبيق العدالة الاجتماعية وزيادة ظاهرة التهرب الضريبي	A20	
0.799	الشرائح الضريبية في ظل القانون الضريبي المتعلق بالإعفاء الجامعي يعمل على تحقيق العدالة بين المكلفين	A21	
0.462	الإعفاء الجامعي الوارد في قانون ضريبة الدخل يساعد المكلفين على سداد الضريبة بوقتها المناسب	A22	
0.773	يعمل الإعفاء الجامعي على تشجيع المكلفين على تقديم إقراراتهم بطريقة سليمة	A23	
0.703	الإعفاء الجامعي يهدف إلى توظيف الإيرادات الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	A24	
0.105	إعفاء الفوائد على القروض البنكية يساعد في تهيئة بيئة مناسبة لنمو استثمارات أجنبية تنفع الاقتصاد الوطني	A25	إعفاءات الفوائد على القروض البنكية
0.833	تتباين إعفاءات الفوائد على القروض البنكية في مختلف الدول في منحها للإعفاءات الضريبية بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	A26	
0.869	يهدف إعفاءات الفوائد على القروض البنكية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بخطوات سريعة وناجحة	A27	
0.813	يستفيد المستثمر الأجنبي من الموارد الطبيعية الموجودة في البلدان المضيفة إثر حصوله على إعفاءات فوائد على القروض البنكية	A28	
0.856	يلتزم الموظف بإتمام عملية التفتيش حسب الوقت والتاريخ المحدد أثناء فرض إعفاءات الفوائد على القروض البنكية	A29	

0.858	الزيارات المتكررة من قبل موظفي التفتيش على إعفاءات الفوائد للقروض البنكية لأماكن عمل المكلفين يزيد من عملية التحصيل	A30	
0.802	توجد سياسات وإجراءات تضبط عملية التفتيش والتحصيل من قبل الموظفين المشرفين على إعفاءات الفوائد للقروض البنكية	A31	
0.841	يوجد علاقات مالية بين الموظف والمكلف يؤثر سلباً على تحديد إعفاءات الفوائد على القروض البنكية	A32	
0.845	تعمل الإدارة الضريبية على تطوير آليات عملها بالتدريب المتواصل المتعلق بإعفاءات الفوائد على القروض البنكية	A33	
0.800	وجود علاقات شخصية بين الموظف والمكلف يؤثر سلباً على تحديد إعفاءات الفوائد على القروض البنكية	A34	
0.854	تعتبر معدلات وأسعار الضريبة الحالية ملائمة في مجال زيادة الإيرادات الضريبية	A35	إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية
0.821	الشرائح والنسب الضريبية في ظل القانون الجديد تحقق العدالة والمساواة بين المكلفين	A36	
0.848	زيادة الإعفاءات الضريبية في القانون الجديد كافية وملائمة لأصحابا لدخول العالية	A37	
0.837	يعتبر إدراج الإعفاءات الضريبية لكافة المكلفين والفئات عادلاً	A38	
0.358	تعتبر الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد العاديين وذوي الدخل المحدودة شاملة وعادلة	A39	
0.844	زيادة بعض الإعفاءات يعد بديلاً مناسباً عن التنازل الثابت للموظف	A40	
0.761	عدم إدراج نسبة التنازل الثابت للمكلف في القانون الجديد يحقق العدالة والمساواة بين المكلفين	A41	
0.815	الإعفاءات الضريبية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل الجديد تشجع المكلفين على سداد الضريبة دون تأخير	A42	
0.807	تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة على كافة فئات المكلفين يعتبر تشجيعاً لهم على تقديم إقراراتهم الضريبية بصورة سليمة	A43	
0.831	إدراج التنازلات الضريبية لكافة المكلفين في القانون الجديد يعتبر عادلاً ومقبولاً	A44	

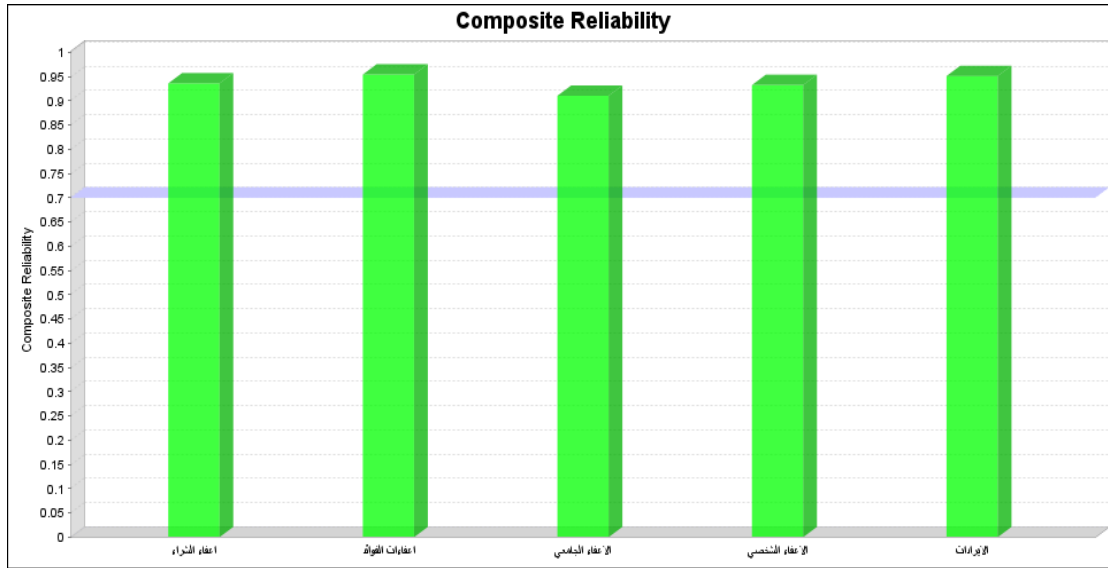
تجدر الإشارة إلى أن أداة الدراسة اشتملت على 44 سؤال وعند القيام باختبار الاتساق الداخلي -
التشبعات ، تم حذف بعض العبارات وهي A5، A22، A25، A39، ويعود سبب حذف هذه
العبارات الى انخفاض معاملات تشبعاتها أي أقل من 0.50 مما يؤثر على ثبات العامل. فتبقى 41
سؤال لقياس النموذج القياسي.

B. ثبات المقياس الموثوقية المركبة Composite Reliability.

يقيس معيار الموثوقية المركبة مجموع أحمال العامل المتغير الكامنة بالنسبة إلى مجموع أحمال
العامل زائد تباين الخطأ ويجب أن تكون القيمة الموصى بها 0.7 فما فوق بحسب Hair Jr et
(2016, al.). ويمكن توضيح نتائج ثبات مقياس الموثوقية المركبة Composite Reliability
(CR) في التالي:

جدول رقم (7): نتائج الموثوقية المركبة CR

المتغير	Composite Reliability (CR) الموثوقية المركبة
الاعفاء الشخصي	0.932
إعفاءات شراء أو بناء السكن	0.936
الإعفاء الجامعي	0.910
إعفاءات الفوائد على القروض البنكية	0.954
إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية	0.951



شكل رقم (3): نتائج الموثوقية المركبة CR

تشير نتائج مقياس الموثوقية المركبة CR أن جميع القيم أكبر من 0.70 ويمكن القول إن مقياس الموثوقية المركبة قد تحقق، أي أن مستوى الاتساق الداخلي بين عوامل الدراسة يعتبر عالي وذلك بحسب (Hair Jr et al., 2016).

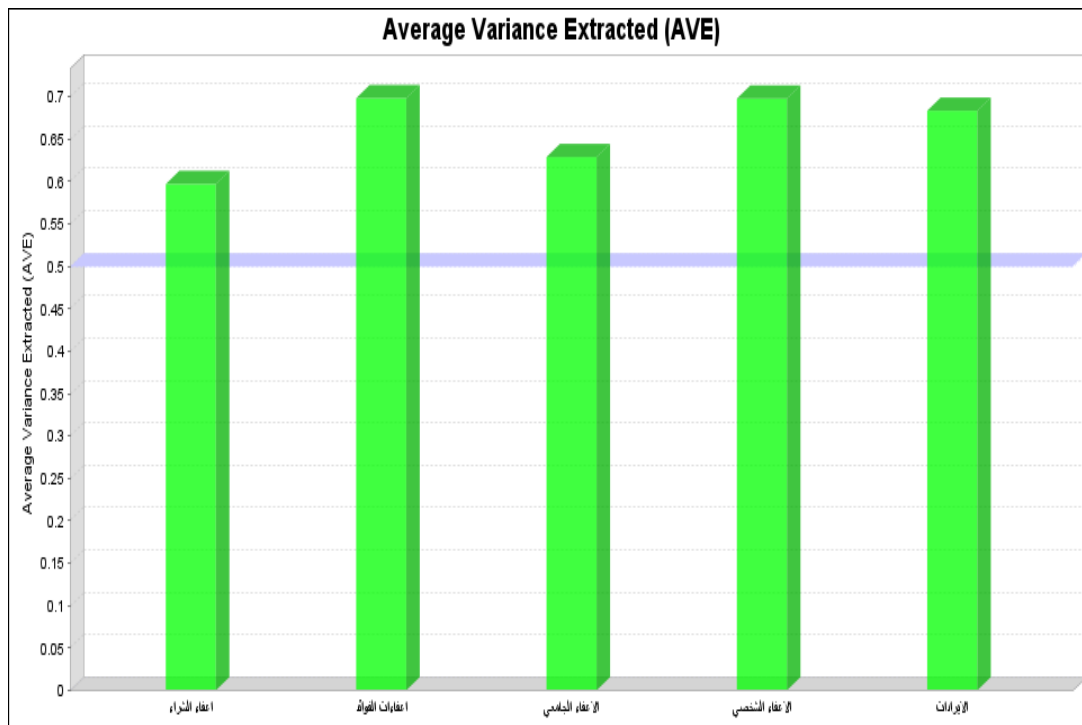
C. متوسط التباين المفسر (AVE) Average Variance Extracted

يعتبر مقياس متوسط التباين المفسر AVE من أشهر المقاييس الشائعة لإثبات صحة التقارب على مستوى النموذج البنائي. ويعرف هذا المقياس بأنه القيمة المتوسطة الكبرى للتحملات المربعة للمؤشرات المرتبطة بالعامل، أي مجموع التحميلات المربعة مقسوماً على عدد المؤشرات (الأسئلة).

وباستخدام المنطق نفسه المستخدم في المؤشرات الفردية تشير قيمة AVE البالغة 0.50 أو أكثر إلى البناء (العامل) يفسر في المتوسط أكثر من نصف التباين في مؤشرات. وعلى النقيض من ذلك، تشير القيمة AVE التي تقل عن 0.50 إلى أنه في المتوسط لا يزال هناك تباين أكبر في خطأ العناصر بدلاً من التباين المفسر في البناء. وفيما يتعلق بنتائج متوسط التباين المفسر (AVE) Average Variance Extracted.

الجدول رقم (8): نتائج متوسط التباين المفسر AVE

المتغير	Average Variance Extracted (AVE) متوسط التباين المفسر
الاعفاء الشخصي	0.698
إعفاءات شراء أو بناء السكن	0.597
الإعفاء الجامعي	0.629
إعفاءات الفوائد على القروض البنكية	0.698
إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية	0.684



شكل (4): نتائج متوسط التباين المفسر AVE

تشير نتائج متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted أن جميع القيم تجاوزت المعيار الموصى به. أي أن معيار متوسط التباين المفسر قد تحقق أي أنه يوجد توافق بين أسئلة العامل مع بعضها البعض.

2. الصدق التمايزي Discriminant Validity

يشير معيار الصدق التمايزي Discriminant Validity إلى درجة تباعد المتغيرات عن بعضها البعض أو بمعنى آخر أن كل متغير يمثل نفسه ولا يمثل غيره من المتغيرات وذلك من أجل التأكد من أن المتغيرات المستخدمة غير مكررة. يتم استخدام معيار (Fornell and Larcker 1981) وحتى يكون هناك صدق تمايزي لأداة الدراسة يجب أن يكون معيار Fornell-Larcker لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر ما يمكن مقارنة بقيّة المتغيرات، أي أن المتغير يمثل نفسه أكثر من تمثيله لبقية المتغيرات، وبالتالي لا يكون هناك تداخل بين متغيرات الدراسة. حيث يوضح أنه لا يوجد تداخل بالتالي معيار الصدق التمايزي لأداة الدراسة محقق.

الجدول رقم (9): نتائج الصدق التمايزي

الإعفاء الشخصي	إعفاءات شراء أو بناء السكن	الإعفاء الجامعي	إعفاءات الفوائد على القروض البنكية	إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية	
0.855					الإعفاء الشخصي
0.413	0.753				إعفاءات شراء أو بناء السكن
0.384	0.175	0.878			الإعفاء الجامعي
0.630	0.252	0.276	0.742		إعفاءات الفوائد على القروض البنكية
0.455	0.647	0.412	0.574	0.792	إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية

بناءً على ما سبق ، تظهر النتائج صحة الأسئلة المستخدمة في قياس المتغيرات من خلال تحليل النموذج القياسي Measurement Model بشقيه الصدق التقاربي Convergent validity والصدق التمايزي Discriminant validity فإنه من الممكن البدء ب تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model والذي سيتم مناقشته في القسم التالي.

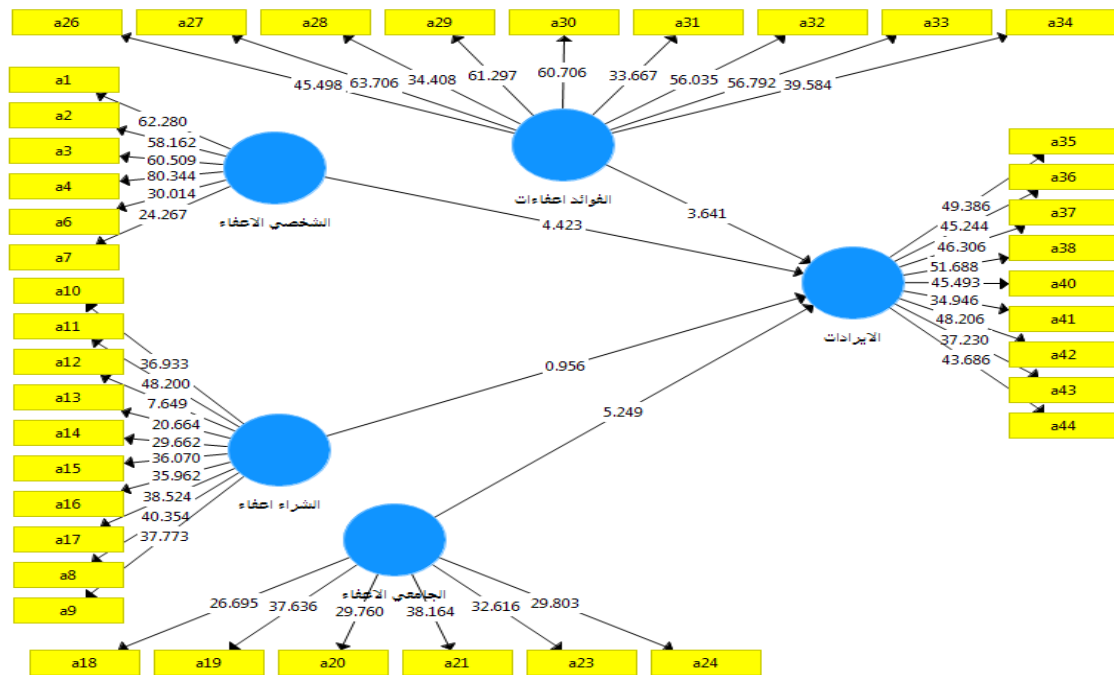
4.4.2 تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model

بعد قبول نتائج مقاييس الصدق التقاربي والتمييزي للنموذج القياسي ، فإن الخطوة التالية تتناول تقييم نتائج النموذج الهيكلي. وهذا ينطوي على دراسة القدرات التنبؤية للنموذج والعلاقات بين متغيرات الدراسة، ولقد تم اختبار مجموعة من المعايير ينبغي استخدامها لتقييم النموذج الهيكلي، وتتضمن المعايير الأساسية لاختبار النموذج الهيكلي ما يلي:

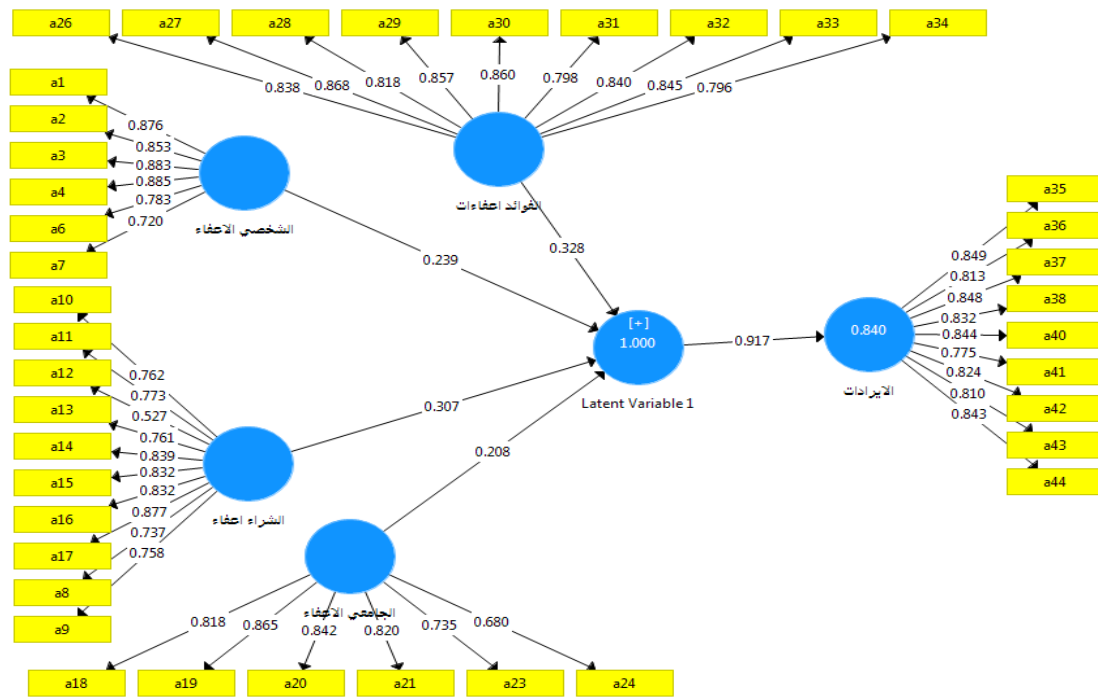
(A) معامل التفسير coefficient of determination (R^2).

(B) حجم التأثير Effect size (f^2).

(C) اختبار الفرضيات.



شكل رقم (5): يوضح نتائج النموذج الهيكلي بحسب نتائج برنامج Smart-PLS3



شكل (6): النموذج الهيكلي للفرضية الرئيسية الاولى

الجدول رقم (10): معايير تقييم النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model

المعايير	الوصف
معامل التفسير R^2	بحسب (Cohen 1988) فإن قيمة معامل التفسير R^2 تكون كما يلي: - لا يوجد معامل تفسير في حال كانت $0.02 > R^2$ - صغيرة في حال كانت $0.02 < 0.12 \leq R^2$ - متوسطة في حال كانت $0.12 < 0.25 \leq R^2$ - كبيرة في حال كانت $0.25 \leq R^2 \leq 1$
حجم الأثر f^2	بحسب (Hair, Ringle, and Sarstedt 2013) فإن قيمة حجم الأثر f^2 تكون كما يلي: - لا يوجد حجم أثر في حال كانت $0.02 > f^2$ - صغيرة في حال كانت $0.02 < 0.15 \leq f^2$ - متوسطة في حال كانت $0.15 < 0.35 \leq f^2$ - كبيرة في حال كانت $0.35 \leq f^2 \leq 1$
فحص معامل المسار باستخدام Boot Strapping	يجب تقدير معامل المسار من حيث الحجم والملائمة والقيمة المستخدمة عادة كما يلي: - عند مستوى الدلالة 10% يساوي 1.65 - عند مستوى الدلالة 5% يساوي 1.96 - عند مستوى الدلالة 1% يساوي 2.59 بحسب Hair et al. (2013)

A. معامل التفسير R^2 :

معامل التفسير (معامل التحديد) يعتبر المقياس الأكثر شيوعاً لتقييم النموذج الهيكلي وهو المعروف بقيمة R^2 ، ويمثل هذا المعامل مقياساً للقوة التنبؤية للنموذج ويحسب على أنه الترابط التربيعي بين القيم الفعلية والتنبؤية الخاصة بالنموذج الهيكلي. بالاعتماد على النموذج القياسي أدناه يبين نتائج معامل التفسير R^2 حيث أظهرت النتيجة أن المتغير التابع (إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية) تم تفسيره بنسبة 87.8% من قبل العوامل المستقلة (الإعفاء الشخصي، إعفاءات شراء أو بناء السكن، الإعفاء الجامعي، إعفاءات الفوائد على القروض البنكية). وهذا يعني أن 12.2% مما تبقى من نسبة التفسير لعوامل أخرى لم تدرس في نموذج الدراسة الحالي. وبحسب القيم المعمول بها لمعامل التفسير R^2 فإن 87.8% تعتبر نسبة تفسير عالية.

الجدول رقم (11): نتائج معامل التفسير R^2

النتيجة	المتغير
عالية	إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية

B. حجم الأثر f^2 للمتغيرات الخارجية Effect size

فيما يتعلق بقيم حجم الأثر f^2 ، يظهر نتائج حجم الأثر f^2 والذي بدوره يشرح قدرة كل متغير مستقل (على حدى) على تفسير المتغير التابع. وتشير النتائج أن حجم تأثير متغير (الإعفاء الشخصي) في المتغير التابع (إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية) شكل ما نسبته 0.294 والذي بدوره يعتبر تأثير كبير بحسب القيم المعتمدة، بالإضافة إلى ذلك، تشير النتائج أن حجم تأثير متغير (إعفاءات شراء أو بناء السكن) في المتغير التابع (إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية) شكل ما نسبته 0.224 والذي بدوره يعتبر تأثير كبير، أما فيما يتعلق بحجم تأثير العامل المستقل (الإعفاء الجامعي) في المتغير التابع (إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية) فشكل ما نسبته 0.206 والذي بدوره يعتبر تأثير كبير، وأخيراً فيما يتعلق بحجم تأثير العامل المستقل (إعفاءات الفوائد على القروض البنكية) في المتغير التابع (إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية) فشكل ما نسبته 0.241 والذي يعتبر تأثيراً كبيراً.

جدول (12): نتائج حجم الأثر f^2

المتغير	حجم الأثر f^2	النتيجة
الإعفاء الشخصي	0.294	تأثير كبير
إعفاءات شراء أو بناء السكن	0.224	تأثير كبير
الإعفاء الجامعي	0.206	تأثير كبير
إعفاءات الفوائد على القروض البنكية	0.241	تأثير كبير

C. اختبار الفرضيات

بعد التأكد من قيمة كل من معامل التفسير R^2 وحجم الأثر f^2 ، تم اختبار نتائج الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها.

الجدول رقم (13): نتائج الفرضيات

الرقم	الفرضيات	قيمة الارتباط	T-Value	P-Values	النتيجة
H1	الإعفاءات الضريبية ← إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية	0.918	62.752	0.000	مقبولة (معنوية)
H1.1	الإعفاء الشخصي ← إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية	0.239	30.856	0.000	مقبولة (معنوية)
H1.2	إعفاءات شراء أو بناء السكن ← إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية	0.306	38.422	0.000	مقبولة (معنوية)
H1.3	الإعفاء الجامعي ← إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية	0.208	30.762	0.000	مقبولة (معنوية)
H1.4	إعفاءات الفوائد على القروض البنكية ← إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية	0.327	26.596	0.000	مقبولة (معنوية)

*معنوية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$

يمكن تفسير نتائج الفرضيات كما يلي:

H1: يوجد أثر للإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على إيرادات السلطة الفلسطينية

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $P\text{-Value} = 0.000 \geq 0.05$ وقيمة $T\text{-Value} = 62.752 \geq 1.96$ للإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على إيرادات السلطة الفلسطينية، وكذلك كانت قيمة الارتباط 0.918 وعليه يتم قبول الفرضية.

وترى الباحثة أن للإعفاءات الضريبية لها ميزات وتأثير إيجابي على إيرادات السلطة الفلسطينية، حيث أنها تساهم في تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين بدفع الضريبة، وتقدم العدالة الشاملة بين أفراد المجتمع المكلفين بدفع الضريبة، إضافة إلى مساهمتها بسداد الضريبة دون تأخير من خلال تقسيط المبلغ المكلف بدفعه، ويشجع المكلف بتقديم الإقرار الضريبي بصورة سليمة للدولة.

H1.1: يوجد أثر للإعفاء الشخصي عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $P\text{-Value} = 0.000 \geq 0.05$ وقيمة $T\text{-Value} = 30.856 \geq 1.96$ للإعفاء الشخصي عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك كانت قيمة الارتباط 0.239 وعليه يتم قبول الفرضية.

وتعزو الباحثة السبب إلى أن الإعفاء الشخصية يساهم في تشجيع المكلفين على دفع الضريبة ويساعد الدولة على تغطية نفقاتها، إضافة إلى فرض القانون الرادع للتهرب الضريبي، ومساهمتها في زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، والإعفاء الشخصي بنسبة معينة يعطي الفرصة للمكلف على تحقيق الوفرة في الحصيلة الضريبية وتقديم خدمات تتوافق مع ما يقدمه من ضريبة ومن تسهيلات حول الإعفاء الضريبي على الممتلكات الشخصية.

H1.2: يوجد أثر لإعفاءات الشراء أو بناء السكن عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.

يوجد علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة $P\text{-Value} = 0.000 \geq 0.05$ وقيمة $T\text{-Value} = 38.422 \geq 1.96$ لإعفاءات الشراء أو بناء السكن عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية ، وكذلك كانت قيمة الارتباط $0.3060.737$ وعليه يتم قبول الفرضية.

وترى الباحثة أن لإعفاء الشراء أو بناء السكن يساهم في العديد من الميزات حيث أنه يعمل على تشجيع الصناعات الوطنية الفلسطينية والمركز المالي للمكلف بدفع الضريبة، إضافة إلى أن له ميزات للنشاط الاقتصادي للدولة من خلال در دخل للدولة يساعدها في تقديم الخدمات للجمهور، والتقدم الاقتصادي للدولة، كما أنه يساعد في النهوض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعطي الفرصة على زيادة حجم الاستثمارات وخاصة الاستثمار الأجنبي، والعمل على حل كافة المشاكل التي تواجه المكلف وإنعاش الاقتصاد والمناطق المهمشة والعشوائية من خلال العمل على تطويرها وتميئتها وتقديم كافة الخدمات لها.

H1.3: يوجد أثر للإعفاء الجامعي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.

يوجد علاقة ذات قيمة معنوية عند مستوى دلالة $P\text{-Value} = 0.000 \geq 0.05$ وقيمة $T\text{-Value} = 30.762 \geq 1.96$ للإعفاء الجامعي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك كانت قيمة الارتباط 0.208 وعليه يتم قبول الفرضية.

وترى الباحثة أن الإعفاء الجامعي فيما يتعلق بالإعفاء الضريبي ودورها في تعزيز إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، أنه يساهم بالعديد من الميزات حيث أنه يساهم في تخفيف الضغوط الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق العدالة بين المكلفين بدفع الضريبة وتشجيعهم على تقديم إقراراتهم، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمساهمة في التنمية والتطوير لكافة المناطق وخاصة المهمشة منها.

H1.4: يوجد أثر لإعفاءات الفوائد على القروض البنكية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.

يوجد علاقة ذات قيمة معنوية عند مستوى دلالة $P\text{-Value} = 0.000 \geq 0.05$ وقيمة $T\text{-Value} = 26.596 \geq 1.96$ يوجد أثر لإعفاءات الفوائد على القروض البنكية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك كانت قيمة الارتباط 0.327 وعليه يتم قبول الفرضية.

وترى الباحثة أن هناك تأثير إيجابي بين إعفاء الفوائد على القروض البنكية وإيرادات السلطة الوطنية، حيث أنها تساهم بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يستفيد المستثمر من الموارد الموفرة في البلد، كما يزيد من عملية التحصيل من المكلفين، والعمل على تحديد الإعفاءات من القروض البنكية.

4.5 معايير جودة نموذج الدراسة

4.5.1 جودة التنبؤ Q^2

يمثل مقياس جودة التنبؤ Q^2 القدرة التنبؤية خارج نموذج العينة أو أهميتها التنبؤية. عندما يظهر نموذج المسار في برنامج PLS علاقة تنبؤية، فإنه يتنبأ بدقة البيانات غير المستخدمة في تقدير النموذج الهيكلي، تشير قيم Q^2 أكبر من الصفر للمتغير الكامن الداخلي إلى الصلة التنبؤية للنموذج (Hair Jr et al., 2016)، خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع. يوضح نتائج جودة نموذج الدراسة.

جدول رقم (14): جودة التنبؤ Q^2

المتغير التابع	Q^2
إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية	0.411

يتضح من الجدول السابق، بأن قيمة جودة التنبؤ معنوية مقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من قيمة صفر بحسب (Hair Jr et al., 2016)، مما يدل على أن المتغيرات الموجودة في نموذج الدراسة لديها القدرة على التنبؤ بحسب البيانات المستخدمة.

4.5.2 جودة المطابقة (GoF) Goodnes of Fit

اقترح الباحثون السابقون (Henseler and Sarstedt 2013) معياراً عالمياً لمؤشر حسن الملائمة (المطابقة GoF). يستخدم هذا المعيار لقياس الملاءمة الإجمالية للتحقق من صحة نموذج PLS وتأكيد، تم استخدام مؤشر GoF في دراسات مختلفة في نمذجة مسار PLS مثل (Sarstedt & Ringle, 2010). يتم التعرف على المعيار GoF كطريقة للتحقق من أداء نموذج PLS وتأكيد في القياس على مستوى النموذج البنائي والهيكل ككل، وبالتالي التركيز بشكل خاص على الأداء العام (Esposito Vinzi, Chin, Henseler, & Wang, 2010)). بالإضافة إلى ذلك، قام الباحثين بتعريف GoF بأنه "معياراً للتحقق من صحة نموذج PLS على صعيد عالمي" (Tenenhaus, Amato, & Esposito Vinzi, 2004). خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع. يوضح القيم اللازمة لحساب جودة معيار المطابقة.

الجدول رقم (15): جودة المطابقة GoF

المتغير التابع	R ²	
إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية	0.878	0.684

$$GOF = \sqrt{R^2 \times (AVE)}$$

$$GoF = \sqrt{0.878 \times 0.684}$$

$$GoF = \sqrt{0.6005}$$

$$GoF = 0.775$$

قيمة معيار GoF تساوي 0.775 وهي أكبر من 0.36 حسب معيار (Wetzels,

Odekerken-Schröder, & Van Oppen, 2009). مما يدل على جودة مطابقة كبيرة

لنموذج الدراسة.

استنادًا إلى القيم الموضحة أعلاه، فإن مستوى ملاءمة النموذج مرتفع بدرجة كافية ، مما يشير إلى

أن صلاحية النموذج العالمي مناسبة.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة وتوصياتها

الفصل الخامس

نتائج الدراسة وتوصياتها

أولاً: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

1. يساهم الإعفاء الشخصي الوارد في قانون الضريبة بتشجيع المكلفين على دفع الضريبة، إضافة إلى أنه يحقق وفرة في الحصيلة الضريبية، كما ويعمل إعفاء شراء أو بناء السكن التي يتم منحها للموظفين على تشجيع الصناعات الوطنية الفلسطينية، وزيادة النشاط الاقتصادي للدولة.
2. تعمل استجابة مأمور تقدير الإعفاء الجامعي على عدم تطبيق العدالة الاجتماعية وزيادة ظاهرة التهرب الضريبي، إضافة إلى أن إعفاءات الفوائد على الفروض البنكية تختلف ما بين الدول في منحها للإعفاءات الضريبية بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر تطبيق الإعفاء بصورة عادلة على كافة فئات المكلفين تشجيعاً لهم على تقديم إقراراتهم الضريبية بصورة سليمة.
3. يوجد أثر للإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على إيرادات السلطة الفلسطينية، وكانت قيمة الارتباط 0.918، فالإعفاءات الضريبية لها ميزات وتأثير إيجابي على إيرادات السلطة الفلسطينية، حيث أنها تساهم في تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين بدفع الضريبة، وتقدم العدالة الشاملة بين أفراد المجتمع المكلفين بدفع الضريبة، إضافة إلى مساهمتها بزيادة الضريبة دون تأخير من خلال تقسيط المبلغ المكلف بدفعه، ويشجع المكلف بتقديم الإقرار الضريبي بصورة سليمة للدولة.

4. يوجد أثر للإعفاء الشخصي على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانت قيمة الارتباط 0.239، فللإعفاء الشخصي يساهم في تشجيع المكلفين على دفع الضريبة ويساعد الدولة على تغطية نفقاتها، إضافة إلى فرض القانون الرادع للتهرب الضريبي، ومساهمتها في زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، والإعفاء الشخصي بنسبة معينة يعطي الفرصة للمكلف على تحقيق الوفرة في الحصيلة الضريبية وتقديم خدمات تتوافق مع ما يقدمه من ضريبة ومن تسهيلات حول الإعفاء الضريبي على الممتلكات الشخصية.

5. يوجد أثر لإعفاءات الشراء أو بناء السكن على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، كونه يساهم في العديد من الميزات حيث أنه يعمل على تشجيع الصناعات الوطنية الفلسطينية والمركز المالي للمكلف بدفع الضريبة، إضافة إلى أن له ميزات للنشاط الاقتصادي للدولة من خلال در دخل للدولة يساعدها في تقديم الخدمات للجمهور، والتقدم الاقتصادي للدولة، كما أنه يساعد في النهوض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعطي الفرصة على زيادة حجم الاستثمارات وخاصة الاستثمار الأجنبي، والعمل على حل كافة المشاكل التي تواجه المكلف وإنعاش الاقتصاد والمناطق المهمشة والعشوائية من خلال العمل على تطويرها وتنميتها وتقديم كافة الخدمات لها.

6. يوجد أثر للإعفاء الجامعي على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، فله دور في تعزيز إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، أنه يساهم بالعديد من الميزات حيث أنه يساهم في تخفيف الضغوط الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق العدالة بين المكلفين بدفع الضريبة وتشجيعهم على تقديم إقراراتهم، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمساهمة في التنمية والتطوير لكافة المناطق وخاصة المهمشة منها.

7. يوجد أثر لإعفاءات الفوائد على القروض البنكية على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، كونه يساهم بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يستفيد المستثمر من الموارد الموفرة في البلد، كما يزيد من عملية التحصيل من المكلفين، والعمل على تحديد الإعفاءات من القروض البنكية.

ثانيًا: توصيات الدراسة

بالاعتماد على نتائج الدراسة تقترح الباحثة التوصيات التالية:

1. ضرورة إعطاء المستثمرين مزيدًا من الحوافز التشجيعية والإعفاءات الضريبية بالتعاون مع مؤسسات تشجيع الاستثمار.
2. تبسيط الإجراءات الضريبية والبعد عن التعقيدات قدر الإمكان، للمساهمة في تشجيع الاستثمار في فلسطين.
3. أن يعيد المشرع الفلسطيني النظر في نصوص الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبية بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني.
4. أن يشتمل القانون الضريبي على إعفاءات للأفراد الذين يواجهون ظروفًا اجتماعية صعبة تتعدى خط الفقر.
5. توعية الجمهور بالإعفاءات الواردة بالقانون، وإظهار الفئات المطبق عليها من خلال نشرات توعوية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو حشيش، خليل عواد. (2004). حالات وتطبيقات عملية في قياس الدخل الخاضع للضريبة: دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية (المجلد 1). دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن.

أبو حمام، حسن. (2016). التغيرات في قانون ضريبة الدخل الفلسطينية وأثرها على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (2008-2014): ورقة عمل.المؤتمر العلمي الأول للتنمية المجتمعية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين.

أبو عياش، يوسف. (2013). سلطات الإدارة الضريبية في جرائم الضريبة على الدخل.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

أبو نصار، محمد. (1996). الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق (المجلد الأولى). مركز شباب الجامعة، عمان- الأردن.

أبو نصار، محمد، وآخرون. (2005). الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق (المجلد 1). المتحدة للاستثمارات، عمان- الأردن.

بوقفة، عبد الحق، و بنين، بغداد. (2013). الحوافز الجبائية وأثرها على تصدير التمور في الجزائر: دراسة حالة ولاية الوادي (المجلد العدد الرابع). مجلة رى الاقتصادية، الجزائر.

جامعة القدس المفتوحة. (2000). المالية العامة. منشورات جامعة القدس المفتوحة ، عمان-الأردن.

الجحيشي، عبد الباسط. (2008). الإعفاءات منضريبة الدخل: دراسة مقارنة (المجلد 1). دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

الجندي، حسني. (2006). القانون الجنائي الضريبي (المجلد 1). دار النهضة العربية، القاهرة-مصر.

الحاج، طارق. (1999). المالية العامة (المجلد 1). دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
الحسيني، قاسم إبراهيم. (2000). المحاسبة الضريبية بين النظرية والتطبيق. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

حكم، عدوان. (2008). ضريبة القيمة المضافة (المجلد 1). الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر.
حمد الله، مؤيد. (2005). دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.

حوسو، محمد محمود ذيب. (2005). التدقيق للأغراض الضريبية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.

الدالي، محمود محمد. (2005). الاعتراض والاستئناف وطرق تحصيل الضريبة: قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004. الإدارة المركزية للتدريب الضريبي، القاهرة-مصر.
درغام، ماهر، والعمور، سالم. (2006). ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة: دراسة تحليلية. الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين.

رحال، مصطفى حسين. (2011). أثر قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 في تشجيع الاستثمار في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن.

الزبيدي، عبد الباسط. (2008). وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي (المجلد 1). دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

- السكافي، أيم ن. (2013). أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين.
- السلامين، ياسر، والدقة، عبد الرحمن. (2014). المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين (المجلد 4). المكتبة الأكاديمية، رام الله- فلسطين.
- سلوم، حسين. (1990). القانون المالي الضريبي. دار الفكر اللبناني، بيروت- لبنان.
- شامية، أحمد، والخطيب، خالد. (1997). المالية العامة (المجلد 2). دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- الشريف، عليان. (2012). المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في الأردن (المجلد 1). دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- شهاب، مجدي. (2004). أصول الاقتصاد العام: المالية العامة. دار الجامعة الجديدة، القاهرة- مصر.
- صالح، محمد عبد الفتاح. (2007). العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.
- صبري، نضال رشيد. (2006). محاسبة ضريبة الدخل (المجلد 1). منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله- فلسطين.
- صبيح، ماجد، وآخرون. (2010). الاقتصاد الفلسطيني. منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان- الأردن.
- عبد الدايم، دعاء محمد. (2018). أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

- عبد العزيز ، أسامة. (2008). دائرة الجمارك والمكوس شرح وإجراءات.تعميم وزارة المالية الفلسطينية، رام الله- فلسطين.
- عبد المجيد، عبد المطلب. (2005). اقتصاديات المالية العامة.الدار الجامعية ، الإسكندرية- مصر.
- عطوي، فوزي. (2006). المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة.منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان.
- عفانة، عدي، والقطاونة، عادل. (2008). المحاسبة الضريبية (المجلد 1). دار وائل للنشر ، عمان- الأردن.
- علثم، ماهر محمد. (1995). المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي.مكتبة نهضة الشرق، عمان- الأردن.
- عوض، باسم. (2014). الضريبة على القيمة المضافة، محاضرات علمية منشورة.جمعية المحاسبين والمراجعين المصريين، القاهرة- مصر.
- عوض، خالد عبد العليم. (2012). الضريبة على القيمة المضافة دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية. جمعية المحاسبين والمراجعين المصريين، القاهرة- مصر.
- الفريجات، ياسر صالح. (2007). المحاسبة الضريبية على الرواتب والأجور (المجلد الأولى). دار المناهج للنشر، عمان- الأردن.
- قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17. (2004). وزارة المالية الفلسطينية، رام الله- فلسطين.
- قباجة، أحمد. (2011). النظام الضريبي الفلسطيني.دار الشروق للطباعة والنشر ، رام الله- فلسطين.

قدي، عبد المجيد. (2011). دراسة في علم الضرائب(المجلد 1). دار جرير للنشر ، عمان - الأردن.

قزع، علا. (2013). مدى كفاءة وملاءمة الموارد البشرية لدى دائرة ضريبة الدخل الفلسطيني.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

قطاوي، ميس ياسر. (2017). الإعفاءات الضريبية وأثرها على تحقيق الأهداف الضريبية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

القيسي، أعاد حمود. (2000). المالية العامة والتشريع الضريبي.مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن.

مسيحي، دلال. (2006). السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة، نابلس- فلسطين.

ملحم، سامر نعيم. (2006). أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة ما بين 1994 - 2005.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

مهاني، محمود نمر. (2010). أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة.رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة- فلسطين.

نور، عبد الناصر و عدس، نائل. (2003). الضرائب ومحاسبتها (المجلد الأولى). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن.

وزارة المالية الفلسطينية. (2004). قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17. رام الله- فلسطين.

ياسين، فؤاد توفيق. (2005). المحاسبة الضريبية. الطبعة العربية، عمان- الأردن.

Cohen, J. (1988). Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences. 2nd edn. Hillsdale, New Jersey: L. In (2nd edn ed.). New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.

Esposito Vinzi, V., Chin, W. W., Henseler, J., & Wang, H. (2010). Handbook of partial least squares: Concepts, methods and applications Ed.: Springer Publishing Company, Incorporated.

Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error. Journal of marketing research, 18(1), 39-50 .

Gravelle, J. (2013). Havens: International Tax Avoidance and Evasion.

Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2016). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM): Sage Publications.

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderdon, R. E. (2010). Multivariate data analysis (7th edn. ed.). New Jersey: Pearson Prentice Hall.

Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2013). Editorial-partial least squares structural equation modeling: Rigorous applications, better results and higher acceptance. Long Range Planning, 46(1-2), 1-12 .

Hair, Joseph F., Hult, G., Tomas, M., Ringle, Christian M., & Sarstedt, M. (2013). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM): Sage Publications.

Henseler, J., & Sarstedt, M. (2013). Goodness-of-fit indices for partial least squares path modeling. *Computational Statistics*, 28(2), 565-580 .

Jary, K., & Keith, L. (2013). What makes a country a tax Haven? an assessment of international standards shows, why Ireland is not a tax haven (Vol. 44). Autumn: POLICY PAPER. The Economic and Social Review.

Jinyan Li (2007):"Development and Tax Policy: Case Study of China", SSRN Electronic Journal, China.

SAIDU, SANI, and UMAR DAUDA. (2014): "Tax Evasion and Governance Challenges in the Nigerian Informal Sector." *Journal of Finance and Economics* vol. 2(5) pages 156-16

Sarstedt, M., & Ringle, C. M. (2010). Treating unobserved heterogeneity in PLS path modeling: a comparison of FIMIX-PLS with different data analysis strategies. *Journal of Applied Statistics*, 37(8), 1299-1318 .

Wetzels, M., Odekerken-Schröder, G., & Van Oppen, C. (2009). Using PLS path modeling for assessing hierarchical construct models: Guidelines and empirical illustration. *MIS quarterly*, 33(1), 177-195 .

William, Gale (2016):"Effects of Income Tax Changes on Economic Growth", Brookings Institution, Doha, Qatar.

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
برنامج منازعات ضريبية



الأخ الكريم- الأخت الكريمة.... حفظهم الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

بداية أتوجه إليكم بخالص الاحترام والتقدير، راجية منكم حسن تعاونكم معي لإنجاح هذه الدراسة التطبيقية، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية من جامعة النجاح الوطنية- نابلس، بعنوان:

أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على إيرادات السلطة الفلسطينية

لذا أرجو تعاونكم معي في تزويدي بالبيانات اللازمة من خلال تعبئة هذه الاستبانة والإجابة الدقيقة على جميع الأسئلة المطروحة، لما لذلك من آثار إيجابية في الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها وتعميمها على المختصين، علماً بأن جميع المعلومات التي تقدمونها سيتم التعامل معها بسرية تامة وسيتم استخدامها لغرض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحثة

رندة بديع محمود زيدان

القسم الأول: المعلومات العامة لموظفي ضريبة الدخل، الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع دائرة حول الإجابة المناسبة:

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
2. المؤهل العلمي: ☐ دبلوم فأقل ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى
3. التخصص العلمي: ☐ محاسبة ☐ إدارة مالية ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ غير ذلك
4. سنوات الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات
5. المسمى الوظيفي: ☐ مدير ☐ رئيس قسم ☐ مفتش ☐ محاسب

القسم الثاني: يرجى وضع إشارة (x) أمام الإجابة التي تراها مناسبة:

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول: الإعفاء الشخصي						
1.	يعد الإعفاء الشخصي عقبة في طريق تحقيق الدولة لأهدافها الضريبية					
2.	الإعفاء الشخصي الوارد في قانون الضريبة يشجع المكلفين على دفع الضريبة					
3.	يعمل الإعفاء الشخصي الوارد في القانون على تحقيق وفرة في الحصيلة الضريبية					
4.	نصوص الإعفاء الشخصي الواردة في قانون الضريبة مناسبة للواقع الفلسطيني					
5.	يساعد الإعفاء الشخصي الوارد في القانون الضريبي على تغطية نفقات الدولة					
6.	يعمل الإعفاء الشخصي على زيادة عدالة النظام الضريبي من خلال خضوع المكلفين المتهربين للالتزامات الضريبية					
7.	إعادة النظر في الإعفاء الشخصي من فترة لأخرى يعمل على زيادة الحصيلة الضريبية					
المجال الثاني: إعفاءات شراء أو بناء السكن						
1.	يساعد إعفاء شراء أو بناء السكن على النهوض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني					

					يعمل إعفاء شراء أو بناء السكن التي يتم منحه للمواطنين على تشجيع الصناعات الوطنية الفلسطينية	2.
					يساعد إعفاء شراء أو بناء السكن التي يتم منحها للمكلفين على زيادة المركز المالي لهم	3.
					يعمل إعفاء شراء أو بناء السكن على زيادة النشاط الاقتصادي للدولة	4.
					إن تطبيق القوانين والأنظمة الضريبية المتعلقة بإعفاء شراء أو بناء السكن يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي للدولة	5.
					يعمل إعفاء شراء أو بناء السكن على زيادة حجم الاستثمارات في الدولة وبالتالي يعمل على زيادة نموها الاقتصادي	6.
					إن إعفاء شراء أو بناء السكن من دفع الضريبة يعمل على النهوض بقطاع العقارات	7.
					يعمل إعفاء شراء أو بناء السكن على إنعاش المناطق المحرومة اقتصاديًا وتطويرها	8.
					يعمل الإعفاء الجامعي على حل مشاكل السكن للمواطنين	9.
					من خلال إعفاء شراء أو بناء السكن يتسع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة إيرادات الضريبة مستقبلاً	10.
المجال الثالث: الإعفاء الجامعي						
					يقوم مأمور تقدير الإعفاء الجامعي باستبعاد أي معاملة بإعفاء ضريبي يعتقد أنها تؤدي إلى تهرب ضريبي	1.
					يعمل الإعفاء الجامعي على تنظيم النسل في المجتمع	2.
					استجابة مأمور تقدير الإعفاء الجامعي للضغط الاجتماعية يعمل على عدم تطبيق العدالة الاجتماعية وزيادة ظاهرة التهرب الضريبي	3.
					الشرائح الضريبية في ظل القانون الضريبي المتعلق بالإعفاء الجامعي يعمل على تحقيق العدالة بين المكلفين	4.

					5. الإعفاء الجامعي الوارد في قانون ضريبة الدخل يساعد المكلفين على سداد الضريبة بوقتها المناسب
					6. يعمل الإعفاء الجامعي على تشجيع المكلفين على تقديم إقراراتهم بطريقة سليمة
					7. الإعفاء الجامعي يهدف إلى توظيف الإيرادات الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
المجال الرابع: إعفاءات الفوائد على القروض البنكية					
					1. إعفاء الفوائد على القروض البنكية يساعد في تهيئة بيئة مناسبة لنمو استثمارات أجنبية تنفع الاقتصاد الوطني
					2. تتباين إعفاءات الفوائد على القروض البنكية في مختلف الدول في منحها للإعفاءات الضريبية بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
					3. يهدف إعفاءات الفوائد على القروض البنكية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بخطوات سريعة وناجحة
					4. يستفيد المستثمر الأجنبي من الموارد الطبيعية الموجودة في البلدان المضيفة إثر حصوله على إعفاءات فوائد على القروض البنكية
					5. يلتزم الموظف بإتمام عملية التفتيش حسب الوقت والتاريخ المحدد أثناء فرض إعفاءات الفوائد على القروض البنكية
					6. الزيارات المتكررة من قبل موظفي التفتيش على إعفاءات الفوائد للقروض البنكية لأماكن عمل المكلفين يزيد من عملية التحصيل
					7. توجد سياسات وإجراءات تضبط عملية التفتيش والتحصيل من قبل الموظفين المشرفين على إعفاءات الفوائد للقروض البنكية
					8. يوجد علاقات مالية بين الموظف والمكلف يؤثر سلباً على تحديد إعفاءات الفوائد على القروض البنكية

					تعمل الإدارة الضريبية على تطوير آليات عملها بالتدريب المتواصل المتعلق بإعفاءات الفوائد على القروض البنكية	9.
					وجود علاقات شخصية بين الموظف والمكلف يؤثر سلباً على تحديد إعفاءات الفوائد على القروض البنكية	10.
المجال الخامس: إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية						
					تعتبر معدلات وأسعار الضريبة الحالية ملائمة في مجال زيادة الإيرادات الضريبية	1.
					الشرائح والنسب الضريبية في ظل القانون الجديد تحقق العدالة والمساواة بين المكلفين	2.
					زيادة الإعفاءات الضريبية في القانون الجديد كافية وملائمة لأصحابا لدخول العالية	3.
					يعتبر إدراج الإعفاءات الضريبية لكافة المكلفين والفئات عادلاً	4.
					تعتبر الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد العاديين وذوي الدخل المحدودة شاملة وعادلة	5.
					زيادة بعض الإعفاءات يعد بديلاً مناسباً عن التتزيل الثابت للموظف	6.
					عدم إدراج نسبة التتزيل الثابت للمكلف في القانون الجديد يحقق العدالة والمساواة بين المكلفين	7.
					الإعفاءات الضريبية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل الجديد تشجع المكلفين على سداد الضريبة دون تأخير	8.
					تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة على كافة فئات المكلفين يعتبر تشجيعاً لهم على تقديم إقراراتهم الضريبية بصورة سليمة	9.
					إدراج التتزيلات الضريبية لكافة المكلفين في القانون الجديد يعتبر عادلاً ومقبولاً	10.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

**The Impact of Tax Exemptions in the Income Tax Law
8 of 2011 on the Revenues of the Palestinian Authority**

By

Randa Badi Mahmoud Zidan

Supervisor

Prof. Tariq al-Haj

Dr. Muath Asmar

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master in Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies,
An- Najah National University, Nablus, Palestine.**

2021

**The Impact of Tax Exemptions in the Income Tax Law 8 of 2011 on
the Revenues of the Palestinian Authority**

By

Randa Badi Mahmoud Zidan

Supervisor

Prof. Tariq al-Haj

Dr. Muath Asmar

Abstract

The study aimed to identify the impact of tax exemptions in Income Tax Law No. 8 of 2011 on the revenues of the Palestinian Authority. To achieve the objective of the study, the researcher used the descriptive analytical method, and the study tool the questionnaire, which was distributed to a sample of workers in the Palestinian tax departments in the West Bank, who numbered (180) male and female employees.

Among the most prominent findings of the researcher: the contribution of the personal exemption contained in the tax law to encouraging taxpayers to pay the tax in addition to that it achieves an abundance in the tax proceeds. Or building housing that is granted to employees to encourage Palestinian national industries and increase the economic activity of the state, in addition to the fact that there is an impact of tax exemptions in Income Tax Law No. 8 of 2011 on the revenues of the Palestinian Authority, and the correlation value was 0.918, there is an impact of the personal exemption on the revenues of the Authority The Palestinian national, and the correlation value was 0.239, there is an effect of exemptions for purchase or housing construction on the revenues of the Palestinian National Authority.

Based on the results of the study, the researcher made several recommendations, most notably: the necessity of giving investors more incentives and tax exemptions in cooperation with investment promotion institutions, simplifying tax procedures and avoiding complications as much as possible, to contribute to encouraging investment in Palestine, that the Palestinian legislator reconsider the texts of exemptions The tax contained in the tax law in proportion to the Palestinian reality.